قضية اللاجئين الفلسطينيين في الجامعة العربية
١٩٧٨ – ١٩٨٥

حسام ابراهيم حمد الدليمي
أ.م.د.علي حسين علي العلواني
جامعة الانبار. كلية التربية للعلوم الانسانية . قسم التاريخ

قضية اللاجئين الفلسطينيين في الجامعة العربية ١٩٧٨ . ١٩٨٥

حسام ابراهيم حمد الدليمي

أ.م.د.علي حسين علي العلواني

المستخلص

تعتبر قضية اللاجئين الفلسطينيين من اهم القضايا التي شهدت جدلاً واسعاً في جامعة الدول العربية ،لان شعب فلسطين عد اكثر الشعوب التي شهدت ارهاب ونفي واقصاء والغاء لحقوقه الوطنية وازالة بنيته التاريخية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية ،وكيانه الوطني ونظامه السياسي ،ليصبح شعباً مشرداً ومشتتاً ولاجئاً في العديد من الدول العربية ،وعلى الرغم من الدور الايجابي من هذه الدول اتجاه اللاجئين لكنه يبقى شعباً دون ارض ووطن في الدول العربية المضيفة.

ابرزت هذه الدراسة دور الامم المتحدة ونشاطها في هذه القضية التي شهدت العجز المتكرر والمستمر في نشاط وكالة اغاثة اللاجئين بحجة قلة الاموال المخصصة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين ،فضلاً عن المشاريع الصهيوني والامريكية الهادفة الى عرقلة كل الجهود المحلية والدولية الى تقديم الخدمات للاجئين ،فضلاً عن نشاط مؤتمر المشرفين الذي عالج شؤون اللاجئين في الدول العربية المضيفة ومتطلباتهم من النواحي الانسانية والاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وهو بحد ذاته يعتبر دافع حقيقي للشعب الفلسطيني ونقطة ايجابية للجامعة العربية اتجاه شعوبها بصفتها بيت العرب جميعاً.

وفي الختام ان قضية اللاجئين وما شابها من غموض تعتبر نقطة سلبية في تاريخ الامة العربية عامة والشعب الفلسطيني خاصة ،لان اغتصاب حقوقه ونهب أمواله وأملاكه من قبل الكيان الصهيوني يمثل تحدياً للجامعة العربية ولقرارات الامم المتحدة وقوانينها الخاصة بحرية الشعوب وحقها في تقرير مصيرها ،وبقيت هذه القضية دون الحل العادل لمصير الشعب الفلسطيني.

Abstract

The issue of Palestinian refugees is considered one of the most important issues that witnessed a wide argument in the League of Arab States because the people of Palestine is the more people that witnessed the terrorism and the exclusion of the cancellation of inalienable national rights and the removal of its historical, social, cultural and economic entity, the national political regime, to become homeless and sporadic people in many Arab countries. In spite of the positive role of these States toward refugees, but they remain without land and a homeland of the host Arab countries

.

This study shows the role of the United Nations and its activity in this issue that witnessed the repeating and continuing deficit in the activity of Refugee Relief Agency under the pretext of the lack of money allocated to the Relief and Works Agency for Palestine refugees, as well as the projects of the American and Zionist that aim to obstacle all local and international efforts to provide services to the refugees, as well as on the activity of the Conference of the supervisors who deals with the refugee affairs in the host Arab countries and the requirements of the human ,social , economic and educational aspects. It is considered a real defended for the Palestinian people and the positive point of the Arab League towards their peoples as their home for all Arabs.

Finally, the issue of refugees and what is similar from the ambiguity is considered the negative point in the history of the Arab nation in general and the Palestinian people in particular because the rape of its rights and losing of money and property by the Zionist entity represents a challenge of the Arab League and the resolutions of the United Nations and its laws of freedom and self-determination of peoples this issue remains without a just solution for the fate of the Palestinian people.

المقدمة

على الرغم من العديد من الدراسات التي تناولت القضية الفلسطينية بكل جوانبها ،لكن تبقى العديد من الحقائق والمفاهيم بحاجة الى القاء الضوء عليها وابراز محتواها من خلال هذه الدراسة.

وقع الاختيار على موضوع قضية اللاجئين الفلسطينيين لتكون محور دراسة هذا البحث ،لما لها اهمية في الجامعة العربية واجهزتها والمحافل الدولية المتمثلة بالأمم المتحدة التي اصدرت العديد من القرارات التي تنصف الشعب الفلسطيني ،فضلاً عن ان الموضوع بحد ذاته يحمل معاناة انسانية لشعب ذات حضارة يمتد تاريخه لألاف السنين مستمد طاقاته من المدينة المقدسة ومنارة المسلمين.

تكون البحث من مقدمة ومحور واحد وخاتمة جاءت بشكل مستخلص باللغة العربية والانكليزية ،فجاء المحور الرئيسي تحت عنوان قضية اللاجئين الفلسطينيين في الجامعة العربية (١٩٧٨ . ١٩٨٥) لكنة متنوع وشامل ،برز خلاله اهم تطورات قضية اللاجئين على صعيد الجامعة العربية واجهزتها مثل مؤتمرات المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة للاجئين الذي اهتم بكافة تطورات هذه القضية باعتباره احد الأجهزة المهمة للجامعة ،فضلاً عن دور الامم المتحدة ومنظماتها الدولية هي الاخرى قدمت المساعدة للاجئين ،افتتحت هذه الدراسة بمجلس الجامعة العربية في دورته التاسعة والستون في السابع والعشرين من اذار عام ١٩٧٨ ،واختتمت بدورته الرابعة والثمانون في الحادي عشر من ايلول

١٩٨٥ وبرزت خلال هذه الفترة توضيح جوهر قضية اللاجئين ومشاريع التصفية التي تبنتها الصهيونية ضد هذه القضية المصيرية ،فضلاً عن التهديدات المستمرة ضد الفلسطينيين، فضلاً عن اعداد اللاجئين الذي اخذ يزداد بسبب هذه السياسة العدوانية ضد هذا الشعب المسلوب حقة الوطني في تقرير مصيره.
اعتمد الباحث خلال هذه الدراسة على العديد من الوثائق المنشورة سواء وثائق الجامعة العربية او الوثائق الفلسطينية او العربية التي رفدت هذه الدراسة بالحقائق والمفاهيم المبهمة ،فضلاً عن الرسائل والاطاريح الجامعية والكتب العربية والمعربة التي لا يمكن الاستغناء عنها في هذه الدراسة ، اما البحوث المنشورة والصحف هي الاخرى التي ساهمت في هذه الدراسة بالمعلومات الحقيقية التي عكست عمق هذه القضية، وفي الختام اسأل الله ان يكون هذا العمل مرضي وهو من وراء القصد انه نعم المولى ونعم المصير.

***قضية اللاجئين الفلسطينيين في الجامعة العربية ١٩٧٨. ١٩٨٥**

تعد قضية اللاجئين من اهم القضايا الحساسة التي شهدت جدلاً في الجامعة العربية والمجتمعات الدولية، نتيجة اعمال الكيان الصهيوني الارهابية الذي مارس انواع الاقصاء والغاء حقوق الشعب الفلسطيني، وازالة بنيته التاريخية والاجتماعية، والاقتصادية والثقافية وكيانه الوطني ونظامه السياسي، حتى اصبح شعباً مشرداً و مشتتاً يتوزع في مناطق متفرقة في الدول العربية[١]، بسبب الهجرة الصهيونية التي كانت تهدف الى خلق واقع استيطاني على الاراضي الفلسطينية، فضلاً عن عملية السطو المستمرة على الاراضي الفلسطينية على حساب ابناء الشعب الفلسطيني، مما اجبرهم على ترك بلادهم وهجرتهم الى مناطق اكثر امان[٢].

وبسبب هذه السياسة بلغ عدد اللاجئين في العراق عام ١٩٦٩ حوالي (٢٠) الف مواطن والمسجلين في ادارة شؤون الفلسطينيين[٣]، فضلاً عن ان البقية من اللاجئين الفلسطينيين توجهوا الى (لبنان، سوريا، الاردن) كانت نسبة (٨٠%) من هؤلاء فلاحين وعمال غير مؤهلين، و(٢٠%) هم من رجال الاعمال واصحاب الاملاك المؤهلين واستطاع اغلب اللاجئين الاندماج في البلدان التي استقبلتهم[٤]، وما نتج عن هذه السياسة التي استخدمها العدو الصهيوني التي لا تمثل الا هدف من اهداف حركته الساعية الى اقامة دولتها المزعومة وجلب المهاجرين اليهود من العالم[٥]، لذلك تبنت الجامعة العربية واجهزتها المختلفة قضية اللاجئين الفلسطينيين وحقهم في العودة الى وطنهم مع ضمان حقوقهم المشروعة، وايصال صوتهم، وطرح قضيتهم في المحافل الدولية وخصوصاً الامم المتحدة ومجلس الامن الدولي[٦].

الملاحظات التي عممها على الدول العربية حول المسائل التي كانت تخص تلك الدول والقضية الفلسطينية خاصة، من اجل حثها على بذل المزيد اتجاه قضية اللاجئين، فضلاً عن العديد من المسائل

التي بث المجلس فيها قراراته وتوصياته، وحرص على بذل المزيد من الدعم من الدول العربية لقضية اللاجئين ولأبنائهم الطلبة في كافة المراحل(٧).

وبأعتبار جامعة الدول العربية هي المسؤول الاول والاخير عن هذه القضية، لذلك افتتح مجلسها دورته العادية التاسعة والستون في القاهرة خلال المدة من (٢٧) اذار إلى (١) نيسان عام ١٩٧٨، وسط جو مشحون نتيجة السياسة المتعرجة التي ظهرت نتائجها في نهاية هذا العام، واطلع المجلس على جدول اعماله المتضمن توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته العشرين واعلن موافقته عليها، ونظرت لجنة الشؤون السياسية على مذكرة الأمانة العامة بشأن توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته التاسعة لتؤكد التحاق الطلاب الفلسطينيين بالجامعات العربية، والتوصيات السابقة بخصوص تيسير وتسهيل قبول عدد كبير من الطلاب الفلسطينيين في الجامعات العربية، مع اعطاء عناية خاصة لقبول طلاب مدينة القدس(٨).

اما بخصوص تمويل الصندوق الذي قرر مجلس الجامعة أنشاءه لمواجهة الاحتياجات التعليمية لأبناء فلسطين، ومنها تطوير المؤسسات التعليمية الاهلية العربية في المناطق المحتلة، التي كانت تتواجد فيها كليات ومعاهد تدريجياً من اجل معالجة قضية التعليم الجامعي لأبناء فلسطين، أما التوصية الثانية بخصوص تمويل وكالة الاغاثة الدولية في الأمم المتحدة التي كانت تقدم الخدمات للاجئين الفلسطينيين، فقد أكد أن هذه التوصيات تتلخص في الموقف العربي اتجاه معالجة قضية العجز في ميزانية الوكالة، التي عانت منها كل عام، على اساس الاعتبارات منها، أن الدول العربية ليست هي المسؤولة عن تمويل وكالة الاغاثة، ولا عن معالجة العجز المتكرر والمتزايد في ميزانيتها السنوية، وانما تقع المسؤولية على عاتق المجتمع الدولي، باعتباره مسؤولاً عن قضية اللاجئين بالدرجة الاولى، فضلاَ عن أن قضية اللاجئين القيت على عاتق الدول العربية المضيفة بصورة خاصة، وعلى عاتق جميع الدول العربية الاخرى بصورة عامة، بحجم يفوق ما كان يقدمه المجتمع الدولي لوكالة الاغاثة من تبرعات، الى جانب العجز المتزايد والمتكرر في ميزانية الوكالة، والذي هو ليس ناشئاً عن تحسين في خدماتها ولا عن شمول هذه الخدمات لجميع اللاجئين الذين يستحقونها، وانما هو ناشئ بالدرجة الاولى عن ارتفاع الاسعار، وأن التركيز يقع على الدول العربية البترولية بقسط وافر في تغطية العجز في ميزانية الوكالة، ويخشى أن يؤدي عملياً إلى القاء تبعات تمويل وكالة الاغاثة تدريجياً على عاتق هذه الدول، ويتخلى المجتمع الدولي عن مسؤوليته اتجاه التمويل واتجاه قضية اللاجئين(٩)، وأكد على أن التبرعات التي كان يقدمها المجتمع الدولي لتمويل وكالة الاغاثة للاجئين لا يقاس بما كان يقدمه للعدو الصهيوني من مساعدات وتبرعات، وأن اللاجئين الذين حرموا من املاكهم في ديارهم، ولو امكن حصولهم على ربع من هذه الاملاك لأدى ذلك الى تغطية العجز في ميزانية الوكالة ، بل غطى احتياجات اللاجئين، وان الدول العربية عامة والدول

المضيفة خاصة لا تبادر بأي تخفيض او الغاء في خدمات وكالة الاغاثة، لما كانت تقدمه من مستلزمات للاجئين، وانها لا تتحمل مسؤولية النتائج التي تترتب على ذلك وناشد جميع الدول المساهمة في ميزانية الوكالة بزيادة تبرعاتها، كما ناشد الدول غير المساهمة في وكالة الاغاثة للمشاركة في دعم ميزانية الوكالة، وفي ضوء ما تقدم مع مراعاة جميع هذه الاعتبارات وبعد ان وافقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على تمديد ولاية الوكالة لثلاث سنوات اخرى، رأى المجلس ضرورة استمرار وكالة الاغاثة في مواجهة جميع مسؤولياتها، كما أوصى المجلس مجموعة الدول للعمل الخاص بتمويل الوكالة بالتعاون مع السكرتير العام والمفوض العام للحصول على المزيد من التبرعات، وحث الدول العربية الاعضاء والامانة العامة بتكثيف الجهود لتحقيق ذلك(١٠).

وبمتابعة مستمرة من مجلس الجامعة الذي اصدر القرار رقم (٣٦٩٢) بتاريخ الاول من نيسان عام ١٩٧٨ الذي تضمن تشكيل لجنة لإعادة النظر في مشروع النظام الاساسي للصندوق الموحد لدعم صمود الشعب الفلسطيني في مواجهة ظروف الحياة، ووضع التقديرات اللازمة للموازنة على ضوء البيانات والتطورات التي كانت تقدمها الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وتنفيذاً لهذا القرار عقدت اللجنة اجتماعها الاول في مقر الامانة العامة في القاهرة بتاريخ الثالث من ايار من العام نفسه، وقررت ارسال لجنة من المتخصصين الى عمان للحصول على البيانات والمعلومات التي كانت تقدمها الحكومة الاردنية بخصوص ذلك، وفي النهاية ناقشت اللجنة التقرير الحاصل في اجتماعين في مقر الامانة العامة ، وانتهت الى تقسيم التقديرات الى مرحلتين، الاولى عاجلة مدتها ثلاث سنوات وتبلغ قيمتها (١٧٨,٩) مليون دولار، كما رأت اللجنة أن المرحلة الثانية شملت بقية التقديرات للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، ورأت اللجنة ضرورة عرض الموضوع على مجلس الجامعة(١١).

أما نشاطات الامانة العامة في المجال الصحي فقد توسعت الى ابعاد اخرى، فقد شاركت الامانة العامة في اجتماعات الجمعية العامة لمنظمة الصحة العالمية التي افتتحت دورتها الحادية والثلاثين خلال المدة من (٨- ٢٤) أيار عام ١٩٧٨، وتبنت دولة البحرين رئاسة الوفود العربية المشاركة في الاجتماعات، ودرست الجمعية اهم القرارات والمساعدات الصحية والطبية للاجئين في جنوب لبنان، فضلاً عن قرار سوء الاحوال الصحية للسكان العرب وخصوصاً الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة، وأكدت على بذل المزيد من الجهود لدعم القطاعات والكوادر الصحية وخصوصاً العربية، وفي الوقت نفسه افتتح مجلس وزراء الصحة العرب دورته الطارئة خلال المدة من (٩ – ١١) ايار من العام نفسه في جنيف وتابع الاحوال الصحية في الاراضي المحتلة، وصدر عنه عدة قرارات اهمها، القرار رقم (٧) الخاص بالأحوال الصحية للاجئين، وطلب من العدو الصهيوني الغاء الامر العسكري ذو الرقم (٧٤٥) الخاص بمنح تراخيص سمحت بموجبها بمزاولة المهن الطبية والصحية في الضفة الغربية المحتلة(١٢).

وامام تزايد عنصرية الكيان الصهيوني في مواجهة كل الجهود العربية والدولية ، كانت الهيئة اليهودية للأملاك والتي تمتلك القسم الاكبر من الاراضي ،تحرم كل مواطن غير يهودي من السكن في الاملاك التي كانت تقع في حوزتها، كما منعت علية ممارسة العمل فيها بحجة توفير المتطلبات الامنية ،وسياسة هذه المؤسسة عدت خرقاً للقوانين الدولية ،لكنها حظيت بمساندة من السلطة الصهيونية الغاصبة للحقوق العربية[١٣].

وعند افتتاح مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية السبعين خلال المدة من (١٢- ١٤) ايلول عام ١٩٧٨[١٤]، وناقش توصيات مؤتمر المشرفين في دورته الحادية والعشرين التي عقدت في عمان خلال الفترة من (٢٢-٢٩) تموز ١٩٧٨، المتعلقة بالإجراءات المتخذة من اجل اغتصاب الاراضي وعقارات المغتربين من اهالي الاراضي المحتلة، فضلاً عن الاتجاهات الجديدة للاستيطان الصهيوني في الاراضي المحتلة، والمعاناة التي كان يتعرض لها المعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني، والممارسات الارهابية ضد أبناء الشعب الفلسطيني، والعجز المتكرر في ميزانية وكالة الاغاثة، وتخفيض المخصصات التموينية للاجئين الفلسطينيين، والتي حدد المؤتمر موقفه منها في الدورات السابقة، و ندد المؤتمر بموقف الحكومة السويسرية اتجاه منظمة التربية والثقافة والعلوم لليونسكو، وامتنعت عن الوفاء بالتزاماتها[١٥]، ورفض المؤتمر قرار وكالة الاغاثة للاجئين بنقل مقرها من بيروت الى فينا، لان ذلك يضر بمصالح الفلسطينيين وبسبب المشاكل للموظفين المحليين ،وصدر بيان عن المؤتمر الى السكرتير العام للأمم المتحدة (كورت فالدهيم) بخصوص يطالب ببقاء مقر الوكالة في بيروت[١٦]، وأكد على أن هذه التوصيات بعد مناقشتها سيتم احالتها إلى المندوبين الدائمين للدول العربية لدى الامم المتحدة لاتخاذ الاجراءات المناسبة بحقها، اما بالنسبة لموضوع الاحتفال السنوي بيوم (٢٩) تشرين الثاني، باعتباره اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني تم تشكيل لجنة لمتابعة تنسيق الجهود المبذولة، للاحتفال بهذا اليوم[١٧].

وعندما تصارعت الاحداث في الوطن العربي، واتضحت ملامح السياسة المصرية الصهيونية، انطلق سهم الدعوة من بغداد لعقد القمة العربية التي افتتحت جلساتها من (٢-٥) تشرين الثاني عام ١٩٧٨، واتضحت ملامح التفاعل العربي مع الشعب الفلسطيني من خلال هذا المؤتمر الذي عبر على تضامن الشعوب العربية وتماسكها، وحضر المؤتمر كل وفود الدول العربية باستثناء مصر، الذي اكد أن قضية فلسطين ومصير الشعب الفلسطيني هو جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، لذلك لا يحق لاحد التفاوض باسم الشعب الفلسطيني، وأكد أن أبناء الأمة العربية ملزمون بالتضامن من اجل تقديم كل التضحيات، واستعادة الحقوق العربية في فلسطين، وقرر القيام بأوسع نشاط دولي لشرح الحقوق العادلة للشعب الفلسطيني، ودعم صمود الشعب اللبناني والفلسطيني في ارض لبنان، لما كان يتعرض له

اللاجئين الفلسطينيين في جنوب لبنان من جراء ممارسات العدو الصهيوني، ضد أبناء الشعب الفلسطيني[١٨].

وفي التاسع والعشرين من تشرين الثاني عام ١٩٧٨، أرسل حافظ الأسد برقية شكر إلى الأمم المتحدة بمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، وتثميناً لجهودها المبذولة أتجاه قضية اللاجئين، جاء هذا اليوم تعبيراً عن ازدياد شعور المنظمة الدولية بمسؤوليتها اتجاه قضية اللاجئين، وما قدمته وكالة الاغاثة الدولية، والتي حاولت منذ عام ١٩٧٤ أن تعيد إلى هذا الشعب الفلسطيني حقوقه الوطنية الثابتة، والعودة إلى وطنه وتقرير مصيره[١٩].

ابتدأت الدورة العادية الحادية والسبعون لمجلس الجامعة في الخامس والعشرين من اذار عام ١٩٧٩، وتمت مناقشة توصيات مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الثانية والعشرين التي عقدت في عمان خلال المدة من (٣٠) كانون الثاني حتى (٦) شباط ١٩٧٩، وقرر الموافقة على لجنة الشؤون السياسية المتضمنة توصيات المؤتمر، واحاط المجلس علماً بالتوصيات التي كان يتضمنها التقرير في تلك الدورة حول شؤون وكالة اغاثة اللاجئين وخدمات الوكالة منها :

١. تكليف الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية والامانة العامة لجامعة الدول العربية بإبلاغ المسؤولين عن توجيه سياسة الوكالة، بعد الارتياح للسياسة التي تسير عليها، ورفض أي تخفيض في خدمات الوكالة أو الغائها، ورفض محاولة القاء تبعية القيام بهذه الخدمات على عاتق الدول المضيفة، أو اية سلطة أخرى، ومطالبة هؤلاء المسؤولين بانتهاج سياسة ايجابية تؤدي الى تحسين خدمات الوكالة، وشمولها جميع اللاجئين الفلسطينيين المسجلين على قوائمها.

٢. تكليف مندوب الدول المضيفة في الامم المتحدة بالتعاون مع مجموعة الدول العربية هناك من اجل القيام بإجراء الاتصالات العاجلة بالسكرتير العام للأمم المتحدة من اجل ايصال صوتهم الى المفوض العام في خدمات الوكالة، حرصاً على المصلحة العامة اولاً وقضية اللاجئين ثانياً.

اما مسألة العجز في وكالة الإغاثة، فقد حرص المؤتمر بأن تقوم الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية بالتعاون مع المجموعة العربية في الأمم المتحدة بالعمل على جعل ميزانية الوكالة قائمة على موارد ثابتة، وذلك يجعلها جزء من الامانة العامة للأمم المتحدة، أما املاك اللاجئين الفلسطينيين في الوطن المحتل والتي كانت تشكل عنصراً اساسياً من عناصر قضيتهم الوطنية والقومية، والتي عدت مورداً رئيسياً يمكن الاعتماد عليه في معالجة شؤونهم الحياتية، وقد استعرض هذا الموضوع الذي اعتبر من اهم مناقشاته على جدول اعماله، واتخذ بحقه عدة توصيات[٢٠]

اما الموضوع الاكثر خطورة الذي بحثه المؤتمر، هو ما جاء في تصريح (موشي دايان – MuShi Dayan)[٢١] وزير خارجية سلطات الاحتلال الصهيوني في فلسطين، المتضمن تهديد المواطنين العرب في وطنهم المحتل بتحويلهم الى لاجئين في حال تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية وتمسكهم بعقيدتهم الاسلامية، ويذكرهم في هذا التهديد بما حصل لإخوانهم الفلسطينيين في عام ١٩٤٨، ونظراً لما كشف عنه هذا التهديد من نوايا عدوانية مبيته، فضلاً عن انه ينطوي على أخطار سيئة، لذلك اوصي المؤتمر الجهات المختصة في الدول العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية والامانة العامة لجامعة الدول العربية بالعمل على كشف نوايا سلطات الاحتلال الصهيوني، وبيان ابعاد هذا الخطر اتجاه المواطنين العرب في فلسطين المحتلة الذين هددتهم سلطات العدو الصهيوني بتحويلهم إلى لاجئين جدد، وأكد على الجهات المشار اليها بأثارة هذا الموضوع في المحافل والمنظمات الدولية، ولا سيما أن الأمم المتحدة، قررت حق اللاجئين في العودة إلى اوطانهم، وتنافى هذا مع تهديد وزير خارجية العدو الصهيوني[٢٢].

عقد مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية الثانية والسبعون للمدة من (١٧ . ١٩) ايلول عام ١٩٧٩ بحضور الوفود الاعضاء في مجلس الجامعة، وقد تدارست الوفود العربية المشروعات المدرجة على جدول اعمال المجلس منها توصيات مؤتمر المشرفين في دورته الثالثة والعشرين التي عقدت في عمان، وبعد الاطلاع أبدى رؤساء الوفود موافقتهم عليها دون التعقيب عليها لأنها لا تحتوي على تطورات غير متناولة، واكد على مواصلة الدعم للاجئين الفلسطينيين وحث الدول العربية المضيفة على بذل المزيد من الجهود، من اجل النهوض بالخدمات التي كانت تقدم للاجئين، وأكد على أعضاء الدول العربية في الأمم المتحدة على بذل المزيد من الجهود لدى وكالة الأمم من اجل مواصلة دعمها للاجئين، التأكد من سير العمل الانساني[٢٣].

وعندما افتتح مؤتمر القمة العربي العاشر جلساته في تونس خلال المدة من (٢٠– ٢٢) تشرين الثاني عام ١٩٧٩ ،أكد الملوك والرؤساء والقادة العرب على دعم التضامن العربي وتعزيز قدرات الامة العربية، في سبيل استعادة الحقوق الوطنية المغتصبة للشعب الفلسطيني، الذي عانى من فقدان وطنه المغتصب، كما أكد على استمراره في المطالبة بهذا الحق[٢٤]، وصدر عن المؤتمر قرارات عديدة لكن اهمها واكثرها تفاعلاً مع قضية اللاجئين هو الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني، بما في ذلك حقه في العودة وتقرير مصيره واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابه الوطني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وتقوم الدول العربية بمساندة الدولة الفلسطينية في جميع المجالات لتحقيق السلام والأمن للشعب الفلسطيني، ودون ذلك لا سلام في الشرق الاوسط[٢٥].

أما من الناحية الاجتماعية، فقد كانت قضية اللاجئين ايضاً موضع اهتمام مؤتمرات وزراء الشؤون الاجتماعية العرب للتعبير عن الخدمات الاجتماعية التي كان يتلقاها الفلسطينيين، من خلال محطات التنسيق مع المنظمات الدولية، وملامح هذا الدعم واضحة من خلال مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب في دورته السادسة التي عقدت في الرباط في الثامن والعشرين من تشرين الثاني ١٩٧٩، الذي شهد حضور وفود كل من ، السعودية ، والامارات ، وتونس، والجزائر، والسودان، وسوريا، و العراق، وعمان، وفلسطين، والمنظمات الدولية، فضلاً عن وفد الامانة العامة لجامعة الدول العربية، وبعد كلمة المؤتمر التي القاها الملك الحسن الثاني، ناقشت الوفود اعمال الجلسة وأكدت على اهمية المؤسسات الاجتماعية في فلسطين المحتلة، ودعم سبل التعاون مع هذا الشعب اللاجئ منذ عام ١٩٤٨، وناقش المجلس توصية لجنة المتابعة بشأن أنشاء صندوق لدعم المؤسسات الاجتماعية في الاراضي المحتلة، وبعد مناقشة الموضوع قرر المجلس في اول اجتماع له باتخاذ الاجراءات اللازمة لإنشاء صندوق لدعم المؤسسات الاجتماعية في فلسطين، او تخصيص جزء من اموال الصندوق العربي للتنمية الاجتماعية لدعم تلك المؤسسات، في سبيل تقديم افضل الخدمات للفلسطينيين في الاراضي المحتلة والمناطق الاخرى في فلسطين[٢٦].

وفي الوقت الذي كان الفلسطينيون يتلقون الدعم من الأجهزة العربية، أفادت احصائيات مركزية أن عدد المهاجرين من الكيان الصهيوني قد ازداد من (١٦,٤٠٠)الف في عام ١٩٤٧ الى (٣٠) الف في عام ١٩٨٠، واغلب هؤلاء من الاتحاد السوفيتي[٢٧]، على عكس اهل الارض وسكانها الاصليين الذين كانوا يتعرضوا لكل ظروف الابادة، لكن الاحصائيات اشارت الى اعداد متزايدة، حسب تلك التي في السجل المدني في وزارة الداخلية والذي بلغ عددهم حوالي (٨٨٧) الف نسمة، وهذه الاعداد كانت تتطلب رعاية خاصة من المنظمات المحلية والدولية[٢٨]

عقد مؤتمر المشرفين دورته الرابعة والعشرين في تونس خلال المدة من (١٥-٢٢) كانون الثاني عام ١٩٨٠ ،وناقش شؤون اللاجئين لدى وكالة الاغاثة ومدى خدماتها المقدمة الى اللاجئين، فوجد المؤتمر أن الوكالة لازالت مستمرة في تخفيض خدماتها المقدمة للاجئين، لذلك اوصى ممثلو الدول العربية المضيفة الدائمون في الأمم المتحدة مع زملائهم في المجموعة العربية بإجراء اتصالات عاجلة مع الامين العام للأمم المتحدة ، ومنعها من الغاء مرحلة التعليم الاعدادي لأبناء اللاجئين الفلسطينيين.

أما بخصوص العجز المتكرر في ميزانية الوكالة، أكد مؤتمر المشرفين على قراراته السابقة المتخذة بشأن هذا الموضوع، واوصى المشرفين على شؤون الفلسطينيين الاتصال بمفوض الوكالة من اجل دراسة امكانية الاستعانة بشركات البترول، لتغطية هذا العجز المتفاقم، مع اجراء الاتصالات اللازمة بهذه الشركات وبحكوماتها لتغطية جزء من هذا العجز المتكرر في وكالة الاغاثة، كما ناقش موضوع

تمديد ولاية وكالة الاغاثة، والتقرير السنوي للمفوض العام، والكتب المدرسية للطلبة الفلسطينيين، وبخصوص ذلك أكد المؤتمر على توصيات السابقة، واوصى الادارة العامة لشؤون فلسطين بمتابعة هذا الموضوع لدى المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، والدول العربية الاعضاء لمعالجته لدى منظمة (اليونسكوا – unesco)[٢٩].

أما اجراءات السفر والاقامة والعمل للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، فقد نظر المؤتمر الى هذا الموضوع نظره خاصة، لما له من اثر بالغ بالنسبة لشؤون اللاجئين الخاصة والعامة، وبناء على ذلك، أوصى المؤتمر الجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية بمضاعفة جهودها في استكمال الاتصالات الثنائية لمعالجة هذا الموضوع، تنفيذاً لقرارات مجلس جامعة الدول العربية بهذا الموضوع، كما طلب من الادارة العامة لشؤون فلسطين مقترحات الجهات المختصة في الدول الاعضاء المتعلقة بتطوير مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين، لدراستها والاطلاع على مدى واقع التربية والتعليم لأبناء فلسطين، وأتخاذ الاجراءات المناسبة بخصوص هذا الموضوع في الدورة القادمة، التي سيعقدها المجلس، واوصى المؤتمر الامانة العامة لجامعة الدول العربية بمجموعة توصيات ،لغرض عرضها على مجلس الجامعة من اجل القيام بالاتصالات اللازمة مع الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة، لتحديد موعد اجتماع مجلس الشؤون التربوية، ولجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في المناطق المحتلة، والتي تم عرضها على مجلس الجامعة في دورته الثالثة والسبعون في تونس خلال المدة من (٢٣-٢٦) اذار عام ١٩٨٠، واكد موافقته على توصيات المؤتمر، وانه سيبذل كل جهده في سبيل متابعة ما تقدم بهذه التوصيات[٣٠].

وتعززت هذه المتابعة بشؤون اللاجئين في مؤتمر وزراء الشؤون الاجتماعية العرب الذي عقد في بيروت خلال المدة من (٢٩-٣٠) ايار من العام نفسه والذي شهد تقديم طلب من منظمة التحرير الفلسطينية، تضمن هذا الطلب تقديم المساعدات الانسانية للاجئين في جنوب لبنان الذين يقطنون المخيمات، علماً أن المؤتمر عقد هذه الجلسة الطارئة لهذا الغرض، لذلك بعد دراسة هذه المذكرة، قرر المؤتمر الموافقة على دعم اللاجئين في جنوب لبنان بالجوانب الاجتماعية المتعلقة ضمن اختصاصات وزارة الشؤون الاجتماعية الواردة في المذكرة الفلسطينية، وتوزيع الاعتمادات المالية اللازمة لها، وفق نسبة مساهمة الدول الاعضاء في موازنة الامانة العامة لجامعة الدول العربية[٣١]،نظراً لكثرة اعداد اللاجئين المسجلين في وكالة الاغاثة والبالغ عددهم (١٨٣١٨٢٥) لاجئاً لعام ١٩٨٠موزعون في الدول العربية(سوريا، لبنان، الاردن)، ومعظم هؤلاء كانوا يحصلون على رعاية الدول المضيفة[٣٢].

وفي الحادي والثلاثين من تموز من العام نفسه، صدر بيان عن الامانة العامة لجامعة الدول العربية، تضمن رسالة ترحيب وشكر إلى الأمم المتحدة بشأن قرارها يوم الثلاثين من تموز بأغلبية ساحقة

من الدول الاوربية[٣٣]، والتي اكدت فيه التمسك بالحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني، وخاصة حقه في تقرير مصيره، واقامة دولته المستقلة على أرضه[٣٤].

اما شؤون اللاجئين في الدول العربية المضيفة، فقد تابعها مؤتمر المشرفين في دورته الخامسة والعشرين المنعقد في دمشق خلال المدة من (١٩-٢٥) أب عام ١٩٨٠، واطلع على مذكرة الوفد الأردني بشأن العجز في ميزانية وكالة الإغاثة، وأكد المؤتمر أن هذا العجز المتفاقم والمستمر قد أتخذ بحقه الكثير من التوصيات السابقة والمبنية على الموقف العربي اتجاه معالجة قضية العجز، كما ناقش توصيات خصت مواضيع متداولة في دورات سابقة[٣٥]، وتم رفعها إلى مجلس الجامعة في دورته الحالية، والتي افتتحت خلال المدة من (١٣-١٦) أيلول من العام نفسه، حيث أكد المجلس عن دعمه لكل الجهود التي تقدم للاجئين، وناشد مؤتمر المشرفين بمواصلة دعمه للاجئين في سبيل تقديم أفضل الخدمات لهم[٣٦]، ومواجهة كل التهديدات الصهيونية، بما فيها غلق المستشفيات والمراكز الصحية والمدارس والمعاهد والكليات[٣٧].

اثر هذه التطورات في قضية اللاجئين، والعجز المالي الذي كانت تعانيه وكالة الأونروا الدولية، والتي اثرت سلباً على الخدمات المقدمة للاجئين الفلسطينيين، دعت الأمانة العامة لجامعة الدول العربية الى ضرورة عقد مؤتمر قمة لوضع الحلول لكافة المشاكل التي كانت تطغي على جدول اعمال مؤتمر المشرفين، وفعلاً تم عقد مؤتمر القمة الحادي عشر في عمان خلال المدة من (٢٥-٢٧) تشرين الثاني من العام نفسه، والذي افتتح جلساته وسط جو كان يشوبه الخلافات السياسية بين الدول العربية، لذلك ظهرت نتائجه على أجواء المؤتمر[٣٨]، الذي اعتبر من اقل المؤتمرات من حيث الحضور والتمثيل ، حيث تمت مناقشة جدول إعماله الذي تصدرته القضية الفلسطينية، باعتبارها قضية العرب في كل المؤتمرات، وأكد في بيانه السياسي على حق الشعب الفلسطيني في التمسك بحقوقه الثابتة وتحقيق مصيره والعودة إلى وطنه، وقرر الاستمرار في العمل في نطاق الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة ومؤتمراتها في سبيل دعم قضية اللاجئين، وتثبيت حقهم في العودة إلى فلسطين وفق قوانين الأمم المتحدة والمجتمع الدولي[٣٩].

وهذه المرة انطلقت برقية الشكر من الشيخ زايد بن سلطان[٤٠] بأسم الشعب الإماراتي إلى رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في ذكرى يوم التاسع والعشرين من تشرين الثاني[٤١]، ومن جانب أخر افتتح مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية جلساته في تونس من (٢٥-٢٧) كانون الأول عام ١٩٨٠ وبطلب من الأمانة العامة، قرر إنشاء صندوق من اجل دعم المؤسسات الاجتماعية وتوفير الأموال اللازمة لمواجهة الاحتياجات الاجتماعية من اجل تعزيز وجود

الشعب الفلسطيني ومتطلبات الحياة، يقدم هذا الدعم من خلال دائرة الشؤون الاجتماعية ومنظمة التحرير الفلسطينية[٤٢].

وبمتابعة مستمرة اتجاه قضية اللاجئين من قبل مجلس الجامعة، جلسته العادية الخامسة والسبعون التي عقدت في تونس خلال المدة من (٢٣-٢٥) آذار ١٩٨١ تابع توصيات مؤتمر المشرفين في دورته السادسة والعشرون التي عقدت في تونس خلال المدة من (٢٦) كانون الثاني حتى (٢) شباط من العام نفسه، وبسبب عدم ظهور مستجدات على تلك التوصيات وما كانت تحملها من قرارات أكد على وجهة نظر المجلس السابقة بخصوصها، وأوصى بمواصلة الجهد والدعم للاجئين في الدول العربية المضيفة ومؤتمراتها على مستوى المشرفين[٤٣]، إما لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في المناطق المحتلة ، فقد اطلع المجلس على تقريرها الموجه إلى الطلبة العرب في المناطق المحتلة في دورتها الرابعة والعشرين المنعقدة في تونس للفترة من (١٩-٢٦) كانون الثاني من العام نفسه، وأحاط المجلس علماً بما جاء في تقريرها المتضمن كل البرامج التعليمية الهادفة الى دعم العملية التربوية لأبناء فلسطين وفق قوانين الامانة العامة الهادفة، ضد الاشاعات التي كان يروجها العدو الصهيوني ضد ابناء الشعب الفلسطيني، واعلن المجلس موافقته على توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته الثانية عشر التي عقدت في تونس للفترة من (٢-٩) أذار من العام نفسه، كونها تصب في خدمة مصالح أبناء فلسطين، وأكد حرصه على مواصلة مجلس الشؤون التربوية في عقد اجتماعاته واهتمامه في أبناء فلسطين، وتقديم كل سبل المنفعة للطالب الفلسطيني[٤٤].

وبحضور الامين العام للجامعة العربية الشاذلي القليبي، افتتحت الدورة الخامسة عشر للمجلس الوطني الفلسطيني في دمشق من (١١-١٩) نيسان عام ١٩٨١[٤٥]، وأكد الشاذلي في خطابه على اهتمام الجامعة العربية بشؤون اللاجئين في مختلف البلدان، الذين ما زالوا متمسكين بديارهم، واثنى بالاعتراف الدولي بحقوق الشعب الفلسطيني الثابتة، وأكد على مواصلة دعمه لهذه الحقوق في كل المؤتمرات والمحافل، وبذل كل الجهود من اجل تحقيق ذلك[٤٦]، أما المجلس الوطني، اوضح انه لازال متمسك بحقوق الشعب الوطنية، في العودة وتقرير المصير ، واقامة دولته فوق ترابه[٤٧].

افتتح مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية السادسة والسبعون في تونس للفترة من (٧-٩) أيلول ١٩٨١، وناقش اهم التطورات على صعيد قضية اللاجئين المدرجة على جدول اعماله منها الهجرة اليهودية إلى فلسطين، التي اوضحتها مذكرة الوفد الاردني بعد جهود ودراسة مستفيضة، ولاحظ أن استمرار الهجرة الى فلسطين، يزيد من قدرة الكيان الصهيوني للاستحواذ على الارضي العربية المحتلة، واقامة مستوطنات جديدة على حساب أبناء الشعب الفلسطيني، الذين تزداد اعدادهم في الدول العربية المضيفة، كلما زادت اعداد الهجرة اليهودية الى فلسطين، لذلك قرر المجلس أتخاذ الاجراءات المناسبة من

اجل وقف هذه الهجرة التي شكلت خطراً على ابناء الشعب الفلسطيني والعربي، وقرر المجلس تكليف الأمين العام للجامعة للاتصال بالدول التي كانت تتبع منها الهجرة اليهودية، أو الدول التي شجعت على الهجرة، لشرح أخطار هذه الهجرة التي كانت تهدف إلى توطين اليهود وتهجير الفلسطينيين، وهذا مخالف للسلم والأمن الدوليين والمنطقة تحديداً، فضلاً عن استغلال علاقة الصداقة مع الدول التي اتت منها الهجرة، ومحاولة اقناعها لوقف الهجرة، وتكليف الأمين العام بالاتصال بالمجتمع الدولي من اجل العمل على عودة اليهود إلى البلدان التي هاجروا منها، من أجل الحفاظ على المدنيين الفلسطينيين في الاراضي العربية المحتلة(٤٨).

وناقش المجلس ايضاً تقرير مؤتمر المشرفين في دورته السابعة والعشرون التي عقدت في بيروت للمدة من (١٠-١٧) أب عام ١٩٨١، وما تضمنه من توصيات أكدت على مناشدة الدول الاعضاء بإجراء اتصالات عاجلة بالدول الاجنبية وخاصة الدول الكبرى، في سبيل حثها على الزيادة في تبرعاتها لوكالة الاغاثة، من أجل تغطية نفقات العجز المتكرر في الوكالة، اما بخصوص تقرير الدورة الخامسة والعشرين للجنة البرامج التعليمية الموجهة الى الطلبة العرب في المناطق المحتلة، والذي أكد تفاعله مع كل البرامج التي كانت تبثها الاذاعات في الدول العربية المضيفة لأبناء الشعب الفلسطيني، مشيراً الى أن هذا التفاعل بين الدول العربية المضيفة للاجئين هو من أجل النهوض بالواقع التربوي والصحي والانساني، ودليل على النضال القومي الصامد ضد العدو الصهيوني(٤٩)، هذا فضلاً عن الخطط والمواد الدراسية المرسومة لتطوير التربية والتعليم في مختلف المناهج الدراسية، كأحد سبل العمل التربوي المشترك الذي تبنته الجامعة العربية عامة ومؤتمر المشرفين بصورة خاصة(٥٠).

واطلع مجلس جامعة الدول العربية في دورته السابعة والسبعون في تونس خلال المدة من (٢٤-٢٦) أذار عام ١٩٨٢، على توصيات مؤتمر المشرفين في دورته الثامنة والعشرون التي عقدت في تونس من (١٨-٢١) كانون الثاني عام ١٩٨٢ وناقش المجلس جميع التوصيات المدرجة على جدول اعماله، وأكد بالعمل على تنفيذ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والثلاثون بتاريخ السابع عشر من كانون الاول عام ١٩٨١، الخاص بإنشاء صندوق لحماية الممتلكات والارصدة وحقوق الملكية في الاراضي المحتلة، لكي يستفاد من دخلها في تغطية العجز في ميزانية وكالة الاغاثة(٥١)، كما عبر المجلس عن وجهة نظره اتجاه تقرير لجنة البرامج التعليمية الموجهة إلى الطلبة العرب في المناطق المحتلة، وأكد على قدرتها في مواجهة الافكار التي كانت تبثها الصهيونية ضد هذه البرامج وضد كيان الامة العربية، ومدى تأثيرها على الطلبة الفلسطينيين، لذلك اهتم المجلس بهذا الموضوع، وبتقرير الدورة السادسة والعشرين التي عقدت في عمان من (١-٨) شباط عام ١٩٨٢، وبكل مستجداته على الساحة الفلسطينية(٥٢).

وعلى أثر المذابح التي تعرض لها الشعب الفلسطيني في جنوب لبنان على يد العصابات الصهيونية، والتي ذهب ضحيتها الألاف من اللاجئين في المخيمات[٥٣]، عقد مجلس جامعة الدول العربية، بدعوة من منظمة التحرير الفلسطينية دورة طارئة في الحادي والعشرين من ايلول عام ١٩٨٢، اذ ناقش المجلس هذه الجرائم البشعة ضد اللاجئين، وعبر المجلس عن استنكاره لها التي ذهب ضحيتها الآلاف من الفلسطينيين، وادان سياسة الولايات المتحدة بسبب مواقفها المؤيدة للعدو الصهيوني، وبعد المناقشة المطولة قرر المجلس تقديم العون العاجل لإغاثة الضحايا، وتكليف السفراء العرب في واشنطن بإبلاغ حكومة الولايات المتحدة عن رأي الحكومات العربية ،وتعليق عضوية الكيان الصهيوني في الأمم المتحدة و وكالاتها المتخصصة بسبب عدم احترامه للمواثيق الدولية الداعية لاحترام حقوق الانسان وحرية الشعوب[٥٤]، وفي الوقت نفسه جاء قرار الأمم المتحدة بإدانته لهذه الافعال التي لا تمت بصلة للقوانين الدولية وحقوق الانسان، وحثت على وجوب تمكين اللاجئين من العودة إلى ديارهم[٥٥].

واصل مجلس الجامعة اهتمامه بقضية اللاجئين من خلال دوراته واهتمامه المتزايد بتقارير مؤتمر المشرفين ولجانه الفرعية، ففي جلسته الثامنة والسبعون التي عقدت في تونس في الثاني والعشرين من ايلول عام ١٩٨٢، اطلع المجلس على تقرير الدورة التاسعة والعشرون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، والتي عقدت في تونس للمده من (٩-١٥) آب ١٩٨٢، وتابع ايضاً تقرير الدورة السابعة والعشرون للجنة البرامج التعليمية التي عقدت في تونس ايضاً للمده من (٧-١٥) حزيران من العام نفسه، وناقش كل المستجدات الطارئة على هذه التقارير، وما جاء في نصوصها المتعلقة في تقديم المساعدة للاجئين الفلسطينيين، سواء في فلسطين او في الدول العربية المضيفة[٥٦].

وناقش المجلس الطلب الذي قدمته منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص المعونة الفنية لجامعات الارض المحتلة ، وبعد استخلاص جميع الآراء بخصوص ذلك، قرر المجلس تقديم المعونات المادية والفنية الى الجامعات والمعاهد العليا العربية في فلسطين، فضلاً عن أن المجلس كان يرغب في تقديمها بواسطة منظمة التحرير الفلسطينية، وشدد على ضرورة تقديم كل سبل ووسائل الدعم للطلبة الفلسطينيين، وأكد على الدول العربية بذل المزيد من جهودها في موضوع قبول الطلبة الفلسطينيين في الجامعات العربية، وقبول كل من يستحق قبوله دون تمييز، ومساواتهم ومعاملتهم بطلاب الجامعات في كل البلدان العربية، وتقديم كل وسائل الدعم لهم من اجل النهوض بالواقع الجامعي والتربوي والتعليمي لأبناء فلسطين، وناقش المجلس مذكرة الوفد السوري التي نصت على تخصيص اجرة يوم عمل لدعم الطفل الفلسطيني داخل وخارج الارض المحتلة، وتمت مناقشة هذا البند من كافة الجوانب، وفي النهاية قرر احالة الموضوع إلى مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية للاتفاق مع منظمة العمل العربية، باعتبارها الجهة المختصة بهذا الموضوع، واوصى برغبته العالية في تقديم كل سبل الدعم للطفل الفلسطيني[٥٧].

وفي السابع والعشرين من تشرين الثاني من العام نفسه افتتح المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي دورته الثالثة والثلاثون في تونس، وناقش مشروع الاتفاقية العالمية لحماية حقوق العمال المهاجرين وافراد اسرهم، المزمع عقدها في اطار الجمعية العامة، وبعد الاستماع إلى الايضاحات قرر المجلس اجراء المزيد من الدراسة المتأنية للنواحي القانونية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والامنية لهذا المشروع بما يعمق البحث الذي اعدته الامانة العامة، واطلع المجلس على مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية بشأن تشكيل لجنة اقتصادية لدراسة الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية للاجئين نتيجة العدوان الصهيوني على المخيمات الفلسطينية في لبنان، وبعد مناقشة هذا الموضوع قرر المجلس على ضرورة الاسراع في تطبيق قرار قمة فاس رقم (٨) المنعقد خلال الفترة (٦-٩) ايلول ١٩٨٢[٥٨]، وقرار مجلس جامعة الدول العربية رقم (٤١٩٤) بتاريخ الثالث والعشرين من أيلول من العام نفسه، الخاصين بمواجهة الاثار الاقتصادية والاجتماعية التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، بسبب العدوان الصهيوني على لبنان[٥٩].

اما الجمعية العامة للأمم المتحدة، فقد أكدت دعوتها من جديد على ان حقوق الشعب الفلسطيني غير قابلة للتصرف، وتقديم المساعدة الانسانية إلى الشعب الفلسطيني، واعادة حقوقه الثابتة في العودة إلى دياره[٦٠].

افتتح هذا العام بمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة بدورته الثلاثين، في مقر وزارة شؤون الارض المحتلة في عمان، للمده من (٣ . ٩) كانون الثاني عام ١٩٨٣ برئاسة نمر المصري رئيس وفد فلسطين، وبحضور ممثلين الدول العربية المضيفة عن كل من الاردن وسوريا ولبنان، فضلاً عن وفد الامانة العامة للجامعة العربية، وناقش المؤتمر اوضاع اللاجئين وسبل معالجتها، منها اوضاع التعليم في مدارس الوكالة في الضفة الغربية على ضوء مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية واتحاد معلمين الوكالة في الضفة الغربية، وبعد دراستها اوصى المؤتمر بإحالتها إلى مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين لدراسة ما جاء فيها ضمن المواضيع المتعلقة بشؤون التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة، كما درس المؤتمر اخطر مذكرة في جدول اعماله ، والتي احتوت على قرار وكالة الاغاثة بوقف توزيع مخصصات الاعاشة والمساعدات على اللاجئين في الدول العربية المضيفة والضفة الغربية، وبعد دراسة هذا الموضوع من جميع نواحيه ورأى المؤتمر أن قرار المفوض العام هو اخطر قرار اقدمت عليه وكالة الاغاثة، وانه يلقي الاعباء والمسؤوليات السياسية والمالية والاجتماعية على عاتق الدول العربية المضيفة، واكد على أن التبريرات التي اتخذتها الوكالة من عجز إلى تخفيض ثم إلى الغاء، انما هو عجز خلقته اعتبارات سياسية بدت واضحة من خلال تبرعات الولايات المتحدة الامريكية المحدودة اتجاه اللاجئين الفلسطينيين، مقارنة بالتبرعات الهائلة للعدو الصهيوني، وأن هذه السياسة التي

كانت تتخذها الوكالة هي دليل واضح نحو التنصل عن المسؤوليات، ولا يتفق مع الاعباء الناجمة عن قضية اللاجئين الفلسطينيين، لذلك اوصى المؤتمر بما يلي[٦١]:

١. تقوم الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية، متابعة اتصالاتها بالمفوض العام، من اجل استئناف التوزيع الفوري للمخصصات العامة على اللاجئين الفلسطينيين، استجابة لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بهذا الموضوع.

٢. أن تقوم الامانة العامة (الادارة العامة لشؤون فلسطين) بمتابعة اتصالاتها بالمجموعة العربية لدى الامم المتحدة، في سبيل تنفيذ القرار المنافي لقرار وكالة الاغاثة، تلبية لرغبة المجتمع الدولي بهذا القرار.

٣. في حالة عدم استئناف التوزيع، أو التأخير، يرفع الموضوع بطلب من احدى الدول العربية المضيفة، أو منظمة التحرير الفلسطينية، إلى مجلس الجامعة العربية لاتخاذ ما تراه مناسباً بهذا الموضوع.

٤. الالتزام بالموقف العربي الذي اقره مجلس جامعة الدول العربية بشأن تأكيد مسؤولية المجتمع الدولي عن اغاثة اللاجئين، ورفض أي تخفيض او الغاء الخدمات أو ما يسمى بالحالات الصعبة من اللاجئين.

٥. يقوم المشرفون في الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية بأعداد الدراسات والاقتراحات التي يرونها مناسبة بشأن تمويل الاغاثة، باعتبارها مسؤولية المجتمع الدولي[٦٢].

افتتح مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية التاسعة والسبعون في تونس خلال المدة من (٢٩- ٣١) أذار عام ١٩٨٣، وشهد المجلس مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية التي تضمنت تفاصيل الجريمة النكراء التي ارتكبت ضد الطلاب والمدرسين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة[٦٣]، كما ناقش توصيات مؤتمر المشرفين في دورته الثلاثين، والتي تضمنت اوضاع اللاجئين في لبنان وسبل متطلباتهم، وعلى ضوء المقترحات قرر توجيه دعوة للجهات المختصة في الحكومة اللبنانية بالتعاون مع الجهات المختصة في منظمة التحرير الفلسطينية ووكالة الاغاثة من اجل وضع سبل معالجة الاوضاع الاجتماعية والتعليمية والصحية المتعلقة باللاجئين الفلسطينيين في لبنان مع مراعاة القوانين والانظمة المعمول بها في هذا البلد العربي، واجراء مسح شامل لكافة الاضرار التي لحقت بالفلسطينيين في لبنان بسبب الغزو الصهيوني، مع اجراء اتصالات بالجهات المختصة في وكالة الأمم المتحدة لمعالجة الاجراءات المتعلقة بالعاملين في هذه الوكالة من موضوع المعتقلين والاسرى واللاجئين، وابدى الوفد اللبناني تحفظه على هذا القرار، ورأى أن اوضاع اللاجئين المقيمين في لبنان تعود معالجتها إلى الحكومة اللبنانية ولا داعي لتشكيل فرق عمل، لان ذلك يعد منافياً للسيادة اللبنانية[٦٤].

كما ناقش قرار وكالة الاغاثة حول وقف توزيع مخصصات الاغاثة على اللاجئين الفلسطينيين، واتخذ بحق هذا القرار عدة توصيات، في مضمونها لم تخرج عن توصيات مؤتمر المشرفين في دورته الثلاثين، واطلع ايضاً على مذكرة الاغاثة حول الردود العربية على نداء المدير العام لليونسكو، للحصول

على مبلغ عاجل لوكالة الاغاثة لبدء العام الدراسي للطلبة اللاجئين، وبناءاً على هذه المذكرة وما كانت تحمله من مسؤولية على عاتق الجامعة العربية، قرر تكليف الوفود العربية في مختلف المؤتمرات والمحافل الدولية والهيئات المعنية بما فيها اليونسكو بالتأكيد دائماً على مسؤولية المجتمع الدولي، من خلال وكالة الاغاثة وفي مقدمتها الدول المسؤولة عن كارثة فلسطين، وعن استمرار هذه الكارثة، مع تقديم ايضاح عن الخدمات التي كانت تقدمها الدول العربية المضيفة، وما تحملته من اعباء سياسية ومالية واجتماعية وامنية اتجاه قضية اللاجئين، مع قيام الدول المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بأجراء الاتصالات بالمدير العام لليونسكو، في سبيل انقاذ تعليم ابناء اللاجئين من المخاطر المحدقة، والطلب الى وكالة الاغاثة بأن تقلع عن سياسة التهديد الدائم بوقف خدماتها التعليمية، لان ذلك يتعارض مع حقوق الانسان، ويتناقض مع المهمة الفنية التي كانت تقدمها اليونسكو لمدارس الوكالة، وأكد على المحافظة على وحدة خدمات الوكالة، ورفض أي فصل بين تلك الخدمات(٦٥).

أما بخصوص مذكرة مؤتمر المشرفين حول موضوع شؤون الفلسطينيين في الدورة السابعة والثلاثون للجمعية العامة للأمم المتحدة، ناقش المجلس هذا الموضوع واتخذ كافة التوصيات والقرارات المناسبة لتغطية هذا الموضوع، واهم هذه القرارات هي :

١. ان تكون المشاركة والتمثيل العربي في المؤتمر الدولي المعني بالقضية الفلسطينية والذي سيعقد بأشراف الامم المتحدة، وبمقر اليونسكو للمدة (١٦- ٢٧) آب عام ١٩٨٣ على مستوى رفيع من الوفود العربية.
٢. إجراء اتصالات مكثفة بمختلف دول العالم من أجل حثها على المشاركة في هذا المؤتمر، لضمان نجاحه وتحقيق اهدافه في زيادة الوعي الدولي بالحقائق المتصلة بالقضية، الحصول على تأييد دولي فعال لغرض تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه المشروعة في فلسطين وفق قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.
٣. التنديد بالموقف الامريكي المعادي للحقوق العربية في فلسطين المحتلة، والذي برز واضحاً في تصويتها ضد مشاريع القرارات المتعلقة بهذه الحقوق، والتي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السابعة والثلاثون.
٤. أن تكون المواقف من القضية الفلسطينية معياراً اساسيا في تعامل الدول العربية مع غيرها من دول العالم(٦٦).

ناقش المجلس تقرير الدورة الثالثة عشر لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين الذي عقد في عمان خلال المدة من (٩-١٦) تشرين الاول عام ١٩٨٣، وبعد مناقشة المجلس لهذا التقرير ابدى

موافقته على ما جاء فيه، مع تكوين لجنة في نطاق الجامعة العربية، تكون مهمتها التعاون مع الجهات المختصة لدراسة الاوضاع التعليمية لأبناء فلسطين في لبنان، والقيام بحملة عاجلة لدى الدول والمنظمات والمؤسسات المعنية بهذا الموضوع لتأمين الاحتياجات اللازمة لإعادة المباني المدرسية لأبناء اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، وتزويدها بالتجهيزات والادوات الضرورية، أما تقرير لجنة البرامج التعليمية في دورته الثامنة والعشرون الموجهة إلى الطلبة العرب في المناطق المحتلة والتي عقدت في دمشق للمده من (١٧-٢٤) كانون الثاني عام ١٩٨٣، فقد احاط المجلس علماً بما جاء في تقريرها، الذي احتوى على برامج روتينية متخذة في سياق جلسات سابقة، وأكد المجلس حرصه الشديد على مواصلة دعم المؤسسات التعليمية لأبناء فلسطين، وتحقيق الهدف المشترك(٦٧)، فضلاً عن ان اوضاع الفلسطينيين في جنوب لبنان كانت مأساوية للغاية ، بسبب السياسة الصهيونية التي لم تأبى من شيء ، وهذا ما صرح به (مناحيم بيغن – Minahim Bighin) رئيس وزراء الكيان الصهيوني عندما قال : "**ان وضع الفلسطينيين في جنوب لبنان مؤلم للغاية ، ولكننا يجب ان نتحلى بالصبر**"(٦٨).

واصل مجلس الجامعة العربية متابعته لشؤون اللاجئين من خلال التقارير والتوصيات، التي كانت ترفع اليه من قبل المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة والاجهزة الاخرى التابعة له، ففي افتتاح مجلس الجامعة في دورته العادية الثمانين خلال المدة من (١٤-١٨) ايلول عام ١٩٨٣، وأكد دعمه للاجئين في كل مكان وخصوصاً في لبنان، وعلى هامش المؤتمر أكد الوفد اللبناني أن كل ما تعلق بإعادة تعمير المخيمات الفلسطينية وبتقديم المساعدات للاجئين في لبنان يجب أن يتم بموافقة الحكومة اللبنانية، وناقش توصيات مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين في دورته الرابعة عشر، التي عقدت في تونس خلال المدة من (٦-١٢) حزيران من العام نفسه، وأكد حرصه على تقديم كل الدعم التربوي لأبناء فلسطين، وحث مجلس الشؤون التربوية على مواصلة جهده وتقديم كل ما هو مفيد لأبناء اللاجئين الفلسطينيين، ويخدم العمل التربوي والطالب الفلسطيني(٦٩).

وبمناسبة اليوم العالمي للتضامن مع الشعب الفلسطيني، صدر بيان من الامين العام الشاذلي القليبي بأسم الجامعة العربية، حيا فيه التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني، وأكد على مزيد من الجهود من اجل انهاء المأساة التي تعرض لها الشعب الفلسطيني، واوضح للعالم أن الويلات التي حلت بالشعب الفلسطيني، انما هي ناجمة عن تعطيل الشرعية الدولية، واليوم مسؤوليتنا التاريخية تتطلب خطوات جدية في سبيل تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير مصيره، بما في ذلك اقامة دولته المستقلة على ارض وطنه، وأن هذا التضامن العالمي مثل في حد ذاته احدى الوسائل لتثبيت الشرعية، مع المطامح الفلسطينية بدعم من الأمم المتحدة ومن جميع الدول المؤمنة بحقوق الانسان وحقوق الشعب(٧٠).

عقد مؤتمر المشرفين دورته الثانية والثلاثون في تونس للمده من (١٣-١٩) شباط عام ١٩٨٤ بحضور وفود كل من فلسطين، والاردن، وسوريا، ولبنان، فضلاً عن الامانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة، واهم ما ناقشه المؤتمر موضوع الخدمات المقدمة من وكالة الاغاثة، وناقش ما ورد في مذكرة الامانة العامة، واوصى بضرورة تقديم العون اللازم للاجئين الفلسطينيين تقديراً للظروف القاسية التي كانوا يمرون بها، وأكد على أن الكيان الصهيوني يتحمل مسؤولية كل ما لحق باللاجئين، وتناول ايضاً موقف المفوض العام للوكالة حول التقارير المتبادلة، وأن يجري تنسيق مهم بين المشرفين على شؤون الفلسطينيين وبين المجموعة العربية في الأمم المتحدة، من اجل تنسيق الجهود لبحث قضية اللاجئين في كافة تفاصيلها مع وكالة الاغاثة والمنظمات الدولية(٧١).

كما وافتتح مجلس وزراء الصحة العرب دورته التاسعة في دمشق للمدة من (٥-٧) أذار عام ١٩٨٤، وتابع المجلس شؤون اللاجئين، واطلع على المذكرات المتعلقة بدعم اللاجئين والخدمات الصحية التي كانت تقدم لهم، وناشد وزارات الصحة العربية بتقديم المساعدات والعون المادي والفني لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني وفق قرارات المجلس السابقة لتمكينها من تقديم الخدمات الصحية للفلسطينيين، كما ناقش الاحوال الصحية للسكان العرب في الاراضي العربية المحتلة وسبل دعمها وامكانية اهدافها، وقرر تكليف وزير الصحة الاردني من اجل القيام بدوره بمتابعة التنسيق مع رئيس جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، لغرض متابعة موضوع انشاء المراكز الصحية في الاراضي العربية المحتلة، وذلك بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ودعمها بكل الوسائل من اجل انجاز هذا المشروع(٧٢).

وفي الشهر نفسه افتتح مجلس جامعة الدول العربية دورته العادية الحادية والثمانون في تونس للمدة من (٢٩-٣١) اذار عام ١٩٨٤، وشهد المجلس ورقة عمل اردنية تضمنت تحذير على أن هناك مخطط صهيوني لنقل مخيمات اللاجئين من الاراضي المحتلة من اجل الاستحواذ على مزيد من الاراضي ، والذي عرف بأسم مخطط (بن بورات) وبعد دراسة هذا المخطط ومناقشة اخطاره على قضية اللاجئين، قرر المجلس تكثيف الاتصالات من اجل دعم قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة وتفعيلة، الذي كان يعتبر اعادة توطين اللاجئين وفق هذا المخطط يمثل انتهاكاً لحق الشعب الفلسطيني في العودة، وفي حال تطبيق هذا المخطط على ضوء تقرير الامين العام للأمم المتحدة، والمفوض العام لوكالة الاغاثة، تكلف المجموعة العربية في الأمم المتحدة بطلب دعوة مجلس الامن للانعقاد واتخاذ التدابير الفعالة واللازمة، وتأكيد استمرار الجهود العربية في رفضها لهذا المخطط الذي شكل محاولة لتصفية القضية الفلسطينية(٧٣).

واطلع ايضاً على مذكرة منظمة التحرير الفلسطينية بخصوص اصدار وثيقة سفر فلسطينية، وناقش المجلس هذا الموضوع وابدى موافقته على أن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية والامانة العامة

بإجراء اتصالات مع الدول العربية لبحث موضوع بروتوكول لضمان حرية التعامل مع الفلسطينيين في الدول العربية، اما توصية مؤتمر المشرفين بشان المساعدة المالية لوكالة الاغاثة التي كانت تقدم الخدمات للاجئين، نظر المجلس إلى استمرار تردي الخدمات المقدمة للاجئين وانعكاساتها على اوضاعهم وواقعهم المعيشي والاقتصادي والاجتماعي والتربوي والانساني، وعلى اثر ما تقدم اوصى المجلس بقرارين:

١. التأكيد على ان قضية اللاجئين الفلسطينيين تقع على عاتق المجتمع الدولي.
٢. حث الدول العربية على زيادة المعونة المقدمة الى اللاجئين الفلسطينيين لتفادي الاخطار التي تحل باللاجئين [٧٤].

أما موضوع دعم منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، اتضح للمجلس أن الولايات المتحدة الامريكية اصدرت قرار الانسحاب من منظمة اليونسكو، واعتبر المجلس أن هذا القرار يشكل خطراً على مبادئ التعاون الدولي المتفق عليها، وعلى اثر ذلك قرر المجلس التعبير عن اسفه على هذا القرار، واكد على دعوتها للرجوع عن هذا القرار، ودعى الدول الاوربية الى مطالبة الولايات المتحدة الامريكية بالعدول عن قرار الانسحاب، وأكد حرصه على ضرورة الاستمرار في تعزيز التعاون بين منظمة اليونسكو والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم[٧٥]، وضمان استمرار الدعم للاجئين، وتعزيز مشروع اتفاقية التعاون العربي في مجال تنظيم وتسيير عمليات الاغاثة من اجل ضمان تدفق عمليات الاغاثة إلى اللاجئين الفلسطينيين[٧٦].

اما الدورة الثانية والثمانون لمجلس الجامعة التي عقدة في الخامس والعشرين من ايلول عام ١٩٨٤التي ناقشت مستجدات الوضع على مختلف جوانبه، وركز على قضية اللاجئين واوضاعهم وفق تقرير مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في دورته الثالثة والثلاثون، التي عقدت في عمان من (١٤-١٩) آب من العام نفسه، وركز هذا التقرير على اوضاع اللاجئين في مخيم عين الحلوة في جنوب لبنان ومخيم كندا في رفح، وبعد مراجعة التوجيهات قرر المجلس:

١. تكليف الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية والامانة العامة بالاتصال العاجل بالمفوض العام للوكالة والطلب منه باتخاذ الاجراءات الضرورية لمعالجة اوضاع مخيم عين الحلوة.
٢. تكليف الجهات انفة الذكر بتعميم المعلومات المتوفرة لديها عن مخيم عين الحلوة على مختلف الجهات المعنية، باعتبارها نموذجاً لما كان يعانيه اللاجئين من فقدان للحماية وتعريض للمخاطر وحرمان من الخدمات الاساسية في المخيمات القائمة في ظل الاحتلال .

٣. اعداد دراسة شاملة لأوضاع مخيم كندا برفح، وعرض الموضوع على مؤتمر المشرفين تمهيداً لعرضه على مجلس الجامعة، وتعميم المعلومات المتوافرة عن اوضاع المخيم على مختلف الجهات المعنية، وتوجيه تحية تقدير إلى الشعب الفلسطيني وقدرته على مواجهة الانتهاكات لحقوق الانسان(٧٧).

أما بخصوص المخطط الصهيوني لنقل مخيمات اللاجئين، فقد اوصى المجلس الجهات المختصة في الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية بمتابعة الموضوع وتزويد الامانة العامة بما يستجد من معلومات حوله، ومناقشة كل ما ورد في توصيات المؤتمر حول شؤون اللاجئين(٧٨)، وأكد المجلس دعمه للقرار القاضي بحرمان الكيان الصهيوني من المشاركة في اجتماعات (اليونسكوا – Alyunsikuu) الخاص بالقدس، والمؤسسات الثقافية والتربوية في الاراضي العربية المحتلة، واوصى الدول العربية بمتابعة هذا القرار عن طريق مندوبيها لدى منظمة (اليونسكوا – Alyunsikuu)، وأكد المجلس ايضاً على اقامة ندوة حول الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الاراضي العربية، على أن تقوم الامانة العامة بالتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية بإعداد تصور شامل حول متطلبات هذه الندوة واتخاذ كافة الترتيبات اللازمة لذلك(٧٩).

كما أكد المجلس في مناقشاته على اعباء الديون على منظمة التحرير الفلسطينية، وبعد المناقشة، قرر اعفائها من هذه الديون المستحقة مقابل مصاريفها التي كانت تنفق على الطلبة الفلسطينيين في الاكاديمية العربية، واما بخصوص موضوع مشروع التعاون بين جامعة الدول العربية والمفوضية المكلفة بشؤون اللاجئين، فقد اوصى المجلس بالالتزام والتريث في هذا المشروع، ليتسنى دراسته واستطلاع اراء الدول العربية حوله، واعادة دراسته من قبل الامانة العامة واخذها الوقت الكافي لاتخاذ القرارات المناسبة(٨٠).

أما الاوضاع المعيشية للاجئين، فقد كانت سلبية جداً، ونكتفي بما اوردته نشرة منظمة (ANERA) الامريكية لقطاع غزة، والتي وصفت مخيمات اللاجئين وطريقة معيشتهم واوضاعهم الصحية والحالات القاسية للنساء والاطفال والشيوخ، وذكر التقرير أن هؤلاء لا يملكون ابسط حقوق العيش من ماء وكهرباء وغيرها من وسائل العيش(٨١).

وبحث مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة دورته الرابعة والثلاثون في تونس للمده من (١٤–٢١) كانون الثاني عام ١٩٨٥، القضية الفلسطينية، وتطورات المخطط الصهيوني لنقل مخيمات اللاجئين في الاراضي المحتلة، خصوصاً وان اليهود بدأوا يمارسون عمليات ارهابية ضد الفلسطينيين تمهيداً لنقل المخيمات، مثل مخيم الدهيشة، وكلف المؤتمر الجهات المختصة في الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية من اجل متابعة هذا الموضوع، اما مذكرة الوفد الاردني حول مختلف الاوضاع في قطاع غزة، منها الاوضاع التعليمية وما كانت تعانيه المدارس

والتجهيزات والمباني المدرسية من ظروف قاسية وانخفاض في نسبة التعليم من (٩٦%) الى (٧٠,٥%) وفقاً لإحصائيات (اليونسكوا – Alyunsikuu)، فضلاً عن الاوضاع الصحية المتدهورة والخدمات الصحية التي لا تفي باحتياجات المواطنين، كما طرأ على المؤتمر موضوع ربط مخيمات اللاجئين بالبلديات وما يعنيه هذا الامر من توطين هؤلاء اللاجئين، وهي الخطة التي عملت سلطات الاحتلال الصهيوني على تنفيذها، اما اجراءات السفر والاقامة والعمل للاجئين الفلسطينيين في الدول العربية، فقد ناقش المؤتمر هذا الموضوع، واوصى بمتابعة قرار مجلس الجامعة المرقم (٤٣٣٢) في الحادي والثلاثين من اذار عام ١٩٨٤، الذي يقضي بأن تقوم منظمة التحرير الفلسطينية والامانة العامة بأجراء الاتصالات اللازمة مع الدول العربية لبحث موضوع وضع بروتوكول خاص يقضي بمعاملة الفلسطينيين في الدول العربية من اجل ممارسة حرية العمل والاقامة فيها(٨٢).

وناقش مجلس جامعة الدول العربية شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته العادية الثالثة والثمانون، في تونس للمده من (٢٥–٢٨) اذار عام ١٩٨٥، واثار موضوع وثيقة السفر الخاصة بالفلسطينيين، وبعد اطلاعه على قرار مجلس وزراء الداخلية العرب وعلى قرارات مجلس الجامعة السابقة، أوصى المجلس بزيارة وفد من الامانة العامة للجامعة العربية ومنظمة التحرير الفلسطينية ومجلس وزراء الداخلية العرب لبحث تنفيذ قرار مجلس الجامعة في الدول العربية المضيفة، اما موضوع العجز المالي في ميزانية وكالة الإغاثة، فقد اكد المجلس على قراراته السابقة من عام (١٩٨٠–١٩٨٤)، و بعد المناقشة اتخذ عدة قرارات اهمها تشكيل لجنه مختصة من الدول العربية ضمت الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية، والسعودية، والامارات، فضلا عن الامانة العامة لدراسة وضع الوكالة والنظر في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان استمرار نشاطها وتحسين اساليبها وسير عملها في سبيل خدمة قضية اللاجئين في كل مكان(٨٣).

واكد على موضوع اجتماع اللجنة الاستشارية لوكالة الاغاثة، وحث الدول العربية المضيفة على تنسيق جهودها من اجل مناقشه التقارير في اللجنة السياسية الخاصة المنبثقة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، وناقش مستجدات تقرير مؤتمر المشرفين في دورته الرابعة والثلاثون وهجرة اليهود الى الكيان الصهيوني، و وواصل ادانته للكيان الصهيوني والولايات المتحدة الامريكية لمواصلتها في تنفيذ المخطط الصهيوني الذي زاد من تفاقم قضية اللاجئين الفلسطينيين، واوصى المجلس بذلك عدة توصيات، لكنها لم تخرج عن مضمون القرارات السابقة والتوصيات المتخذة(٨٤).

اما مجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين الذي افتتح دورته السادسة عشر في مقر الامانة العامة للجامعة العربية في تونس للمده من (١٣–١٩) ايار عام ١٩٨٥، فقد اوصى بأجراء اتصالاته من اجل اعداد الكتب المدرسية عن تاريخ وجغرافية فلسطين، باعتبارها من الكتب الحساسة في بناء المفاهيم

الوطنية وتنمية الشعور الوطني وغرسها في نفوس ابناء فلسطين، من اجل مواجهة كل دعايات العدو الصهيوني، وقيام الجهات المختصة في الدول العربية المضيفة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بمساعي لدى منظمة اليونسكو الدولية من اجل اعادة النظر في امر اعتمادها للكتب المقرر تدريسها في الدول العربية المضيفة، والتي ينبغي ان تدرس في جميع مدارس وكالة الاغاثة، ويعتبر ذلك تدخلاً في السياسة التربوية للدول العربية المضيفة للاجئين، ووضع حد للتهديد المستمر بوقف الخدمات التعليمية و التربوية التي كانت تقدمها الوكالة، والعمل على جعل ميزانية الخدمات التعليمية في وكالة الاغاثة لكل ثلاث سنوات على الاقل لكي تغطي جميع الاحتياجات لأبناء فلسطين، وان تتحمل الوكالة اعباء المرحلة الثانوية لأبناء اللاجئين الفلسطينيين على ان يقوم المشرفين بتحديد الاحتياجات الحقيقية للخدمات التعليمية التي ينبغي ان تقوم بها الوكالة(٨٥)، واكد على مواصلة سعية لدى وكاله الاغاثة من اجل تقديم المزيد من المنح الدراسية الجامعية، وحث المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بعقد ندوة تتناول مختلف شؤون التعليم والتنديد بسياسة الكيان الصهيوني ضد المؤسسات التعليمية، واوصى المجلس ببذل جهوده من اجل تنفيذ قرار مجلس الجامعة العربية بشأن انشاء صندوق خاص لتأمين الاحتياجات والمستلزمات التعليمية في فلسطين، واتخذ توصيات بشأن ذلك(٨٦).

اما الواقع الصحي للاجئين الفلسطينيين في الاراضي المحتلة والدول العربية المضيفة، والذي ناقشه مجلس وزراء الصحة العرب في دورته الطارئة في تونس بتاريخ الثامن والعشرين من حزيران عام ١٩٨٥، وبعد دراسة تفاصيل المشاكل الصحية والاوضاع الانسانية التي كان يعاني منها ابناء الشعب الفلسطيني، اكد المجلس على حق الشعب الفلسطيني في ان يتولى بنفسة وعبر مؤسساته وخصوصا الهلال الاحمر الفلسطيني تقديم خدماته الصحية والاجتماعية لأبناء اللاجئين، وناشد وزارات الصحة العربية بتقديم المعونات والتجهيزات الطبية الضرورية لجمعية الهلال الاحمر الفلسطيني، من اجل تعزيز قدرته على ممارسة عملة واعادة تجهيز مستشفياته منها مستشفى غزه، وعكا، والناصرة للأطفال، وحيفا، ورام الله وغيرها، ومناشدة الدول العربية تقديم المساعدات لإغاثة المتضررين، واكد على ضرورة التعاون بين جمعية الهلال الاحمر الفلسطيني ووزارة الصحة اللبنانية من اجل تحقيق الاهداف في هذا المجال(٨٧).

تلا ذلك افتتاح مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة دورته الخامسة والثلاثون في مقر الامانة العامة للجامعة العربية في تونس للمده من (٨-١٤) تموز عام ١٩٨٥، حيث حضر المؤتمر عدد من ممثلي الدول العربية المضيفة(٨٨)، فضلا عن الامانة العامة والمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، واستعرض المؤتمر الاوضاع المعيشية في قطاع غزه وفق تقارير الوفد الاردني والامانة العامة (الإدارة العامة لشؤون فلسطين)، وقد تناولت هذه التقارير عرضا

شاملا للأوضاع من مختلف النواحي السكنية والاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية، والاجراءات التعسفية التي مارستها سلطات الاحتلال من منع ادخال الكتب المدرسية الى الطلبة الفلسطينيين، فضلا عن الكثافة السكانية التي تقدر بحوالي نصف مليون نسمة، ونصف هؤلاء تقريباً تحت سن الرابعة عشر، فوجد المؤتمر ان هؤلاء بحاجة ماسة الى دراسة شاملة، وخطة متكاملة لمعالجة المشاكل والتغلب على المصاعب، وتحقيق ذلك يحتاج الى رصد الاموال ودعم الصمود، لذلك خرج المؤتمر بعدة توصيات(٨٩).

اما مخيم رفح (كندا)، فقد اطلع المؤتمر على التقارير المعروضة عليه حول المخيم، والمقدمة من وفد منظمة التحرير الفلسطينية ووفد الحكومة الاردنية، وبعد دراسة التقارير اوصى المؤتمر الاطراف المعنية وفي مقدمتها وكالة الاغاثة على معالجة هذه الاوضاع بالسرعة الممكنة(٩٠).

وناقش المؤتمر ايضاً موضوع اغلاق مستشفى الهوسبيس في القدس من قبل سلطات العدو الصهيوني، وادان هذه الاعتداءات على حقوق الشعب الفلسطيني التي طالت كل الخدمات العامة، اما شؤون الفلسطينيين لدى وكالة الاغاثة فقد ناقشها هي ايضاً واتخذ اجراءاته المناسبة، منها الخدمات التي كانت تقدمها الدول العربية المضيفة للاجئين، ودراسة اوضاع مخيمات اللاجئين، واجتماع ممثل منظمة التحرير الفلسطينية بالمفوض العام للوكالة في فينا، ودرس المؤتمر شؤون الفلسطينيين في المحافل الدولية، واطلع على تقرير الدورة السادسة عشر لمجلس الشؤون التربوية لأبناء فلسطين الذي تم ذكره سابقا، وتبنى ما جاء في هذا التقرير واوصى بدعمة الى ما جاء في الفقرة الخامسة من التقرير حول امكانية تنفيذ قرار مجلس الجامعة بشأن انشاء صندوق خاص لتأمين الاحتياجات التعليمية في فلسطين المحتلة، والبند السابع الخاص بزيادة المعونة المالية التي كانت تقدم لاذاعتي الحكومة الاردنية لدعم البرامج التعليمية لأبناء فلسطين(٩١).

ابدى مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الرابعة والثمانون بتاريخ الحادي عشر من ايلول عام ١٩٨٥ تأكيده على مواصلة دعمة للاجئين الفلسطينيين سواء في الاراضي المحتلة او في الدول العربية المضيفة، فناقش الاوضاع المعيشية في قطاع غزه، واكد على مواصلة دعمه في الامم المتحدة من اجل ارسال لجنة لتقصي الحقائق حول الاوضاع المعيشية المتردية في قطاع غزه، واطلع كذلك على المذكرات الخاصة حول العجز المالي لوكالة الاغاثة، واكد على مواصلة الدول الاعضاء لمساهمتها في تغطية جزء من العجر المالي الذي كانت تعاني منه الوكالة، كما احاط علماً بكل ما ورد في تقرير مؤتمر المشرفين في دورته الخامسة والثلاثين، واكد على قراراته السابقة في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان، ودعمه لكل مشروع يهدف الى تقديم الخدمات للاجئين، ومنها مشروع التعاون بين جامعة الدول العربية ومفوضية الامم المتحدة المهتمة بشؤون اللاجئين(٩٢).

الهوامش

(١)عدنان العمد، الحقوق المغتصبة للإنسان الفلسطيني، مجلة (السياسة الدولية)، العدد (٣٩)، (مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٥)، ص٤٣؛ فلاح محمود خضر البياتي ،الحلول السياسية للقضية الفلسطينية وموقف حزب البعث العربي الاشتراكي من الفترة (١٩٤٨ – ١٩٦٧) ،رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى معهد الدراسات القومية والاشتراكية (الجامعة المستنصرية) ، بغداد ، ١٩٨٩،ص٧٨؛علي حسين علي ومحمد يحيى احمد، قضية اللاجئين الفلسطينيين في الامم المتحدة ومشاريع التسوية ١٩٤٨ – ١٩٦٧، مجلة (التاريخ و الاثار)، العدد (١٣) ،(كلية الآداب، بغداد، ٢٠٠٩)، ص٦٧.

(٢)عبد التواب سعيد، حول النشاط الصهيوني في مجال الهجرة اللامشروعة الى فلسطين، مجلة (المؤرخ العربي)، العدد (٣٦)، (الامانة العامة لاتحاد المؤرخين العرب، بغداد، ١٩٨٨)، ص١٤٠؛ علي فياض، الجامعة العربية وقضية فلسطين، مجلة (دراسات سياسية)، العدد (٩)، (بيت الحكمة، بغداد، ٢٠٠٢) ، ص٦٤؛ باشنكو كودريا فيسيف، العدوان الاسرائيلي والقانون الدولي، ترجمة: عبد السلام شهبار، (مطبعة الشعب، بغداد، د.ت) ، ص٧٧–٧٩؛ سامي عبد الحافظ القيسي، العراق وفلسطين في الوثائق البريطانية، ط١، (د . ن، بغداد، ٢٠١١)، ص٥٣.

(٣)حسن محمد طوالبة ،المواطنون العرب وتشريعات الثورة ، (مطبعة الحرية، بغداد، ١٩٨٠)، ص٣٥.

(٤)ملف العالم العربي ،الفلسطينيون(اقتصاد)،الرقم(ف . ١/١٧٠١).

(٥)جوناثان ديمبلي، الفلسطينيون، (الدراسات العربية للموسوعات، بيروت، د.ت)، ص٢٠٠.

(٦)للمزيد من المعلومات ينظر: ج. د. ع، الامانة العامة، مجموعة المعاهدات والاتفاقيات المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية، ط١، (د . ن، القاهرة، ١٩٧٨)، ص٧١٣–٧٢٠؛ ابراهيم عبد المنعم كروان، الموقف العربي والتحرك نحو السلام، مجلة (السياسة الدولية)، العدد (٣٦)، (مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٧٤)، ص٦٨؛ احمد ابو الوفا محمد، دور جامعة الدول العربية في اطار قانون المعاهدات الدولية، مجلة (شؤون عربية)، العدد(٣٠)، (جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٣)، ص١٢٤؛ احمد معوض احمد، اللاجئون العرب، المجلد الثالث، (المكتبة الشرقية، د. م، د. ت)، ص٣٤–٣٦.

(٧) ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، تقرير الى مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٦٧)، في (٢٦) اذار ١٩٧٧ ،(د . ن، القاهرة، ١٩٧٧) ،ص٧–٨.

(٨)الوثائق العربية لعام ١٩٧٨، ط١ ،(منشورات الجامعة الامريكية، بيروت، ١٩٧٨) ،وثيقة رقم (١١٠)، ص١٩٨–١٩٩.

(٩)ملف العالم العربي، الفلسطينيون (الاونروا)،الرقم(ف . ٢/١٧٠٣).

(١٠)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٦٩) ،من(٢٧) اذار الى(١)نيسان ١٩٨٧ ، الرقم (ق٣٦٩٥/ د٦٩/ ج٣) في (١) نيسان ١٩٧٨، ص٢١٠–٢١٢.

(١١)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، تقرير الى جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٠)، من(٩–١٣) ايلول ١٩٨٧ ،(د . ن، القاهرة، ١٩٧٨) ،ص٢٤.

(١٢)المصدر نفسه، ص٥٤.

(١٣)جريدة(الجمهورية)، بغداد، العدد(٣٣٢٤)،في(١٧)تموز١٩٧٨.

(١٤)محمد علي سويد، موسوعة التواريخ ما حدث بين عام ١٩٠٠-٢٠٠٨، (دار رشاد برس للطباعة و النشر، بيروت،٢٠١٠)، ص٢٧٦.

(١٥)جريدة (الجمهورية)، بغداد، العدد(٣٣٢٩)،في(٢٢)تموز١٩٧٨.

(١٦)المصدر نفسه، العدد (٣٣٣٣)،في(٢٦)تموز١٩٧٨.

(١٧)تتكون هذه اللجنة من ممثلين من الدول العربية عن كل من (الاردن، وسوريا، ومصر، و السعودية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، ولبنان، وتونس)، وتجتمع هذه اللجنة في اقرب وقت ممكن لتنسيق الجهود. ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٠) من (١٢-١٤) ايلول ١٩٧٨، الرقم (ق٣٧٤٣/ د٧٠/ ج٢) في (١٣) ايلول ١٩٧٨، ص٤-٥.

(١٨)ج. د. ع، الامانة العامة، قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع من(٢-٥) تشرين الثاني، ١٩٧٨، بغداد، ص٩٩؛ احمد عصام عودة، الملف الكامل لمسيرة القمة العربية، ط١، (مطابع الصحيفة الاردنية، عمان، ١٩٨١)، ص٣٥-٣٦.

(١٩)الوثائق العربية لعام ١٩٧٨، المصدر السابق ،وثيقة رقم (٣٧٦)، ص٧٥٥.

(٢٠)توصيات المؤتمر بحق املاك اللاجئين ١- تشكيل لجنة مختصة من مجلس الجامعة تكون مهمتها دراسة امكانية الاستفادة من ريع املاك اللاجئين في وطنهم المحتل، والتي يتصرف بها الاعداء تصرفا غير مشروع، والمطالبة بتعيين حارس دولي محايد يتولى ادارة هذه الاملاك و المحافظة عليها وتوضع تحت تصرف هذه اللجنة الدراسات المتوفرة حول هذا الموضوع. ٢- يقترح المؤتمر على منظمة التحرير انشاء فريق عمل من المتخصصين في نطاقها يتولى جمع الوثائق المتعلقة بأملاك اللاجئين ويقوم بأعداد الدراسات اللازمة بشأنها: ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧١)، من(٢٥-٣١)اذار ١٩٧٩ ،الرقم (ق٣٨١٢/ د٧١/ ج٢) في (٢٥) اذار ١٩٧٩، ص٥١-٥٧.

(٢١)موشي دايان: ولد في فلسطين عندما كانت تحت الاحتلال العثماني ،ومارس دوره في الحرب العالمية الثانية حتى فقد عينة اليسرى ،وشغل ادوار مهمة بعد تقليده الاوسمة العسكرية من قبل الحكومة البريطانية في حرب ١٩٤٨ و١٩٥٩ حتى تقاعد من السلك العسكري وانظم الى السلك السياسي وحصل على مناصب عديده حتى وفاته عام ١٩٨١. ويكبيديا ،الموسوعة الحرة ،في(١٤) اذار ٢٠١٦.

(٢٢)ج. د.ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧١)، المصدر السابق، الرقم (ق٣٨١٥/ د٧١/ ج٢) في (٢٥) اذار ١٩٧٩، ص٦٧-٦٩.

(٢٣)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٢)، من(١٧-١٩) ايلول ١٩٧٩ ،الرقم (ق٣٨٥٦/ د٧٢/ ج٢) في (١٩) ايلول ١٩٧٩، ص٩.

(٢٤)احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص٣٩؛ وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٨٧، (دائرة الثقافة، بيروت، ١٩٨٧) ،ص ٤٣١.

(٢٥)ج. د. ع، الامانة العامة، قرارات مؤتمر القمة العربي العاشر، من(٢٠-٢٢) تشرين الثاني ١٩٧٩، تونس ،الرقم(ق١١٨/د١٠) في(٢٢) تشرين الثاني١٩٧٩، ص١٠٤؛ الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٩، ط١، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١) ،وثيقة رقم (٣٢٣)، ص٤٨٥.

(٢٦)ج. د. ع، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية، المؤتمر السادس لوزراء الشؤون الاجتماعية العرب، التقرير العام، (الرباط، ١٩٧٩) ص١-١٢.

(٢٧)للمزيد من المعلومات ينظر: غازي السعدي واخرون، توثيق لأبرز المعلومات والاحداث في فلسطين المحتلة، ط١، (دار الجليل للنشر، عمان، ١٩٨٢)، ص١٦٩-١٧٢.

(٢٨)نقلا عن: ميرون بنفينستي، الضفة الغربية و قطاع غزة (بيانات وحقائق اساسية)، ترجمة: ياسين جابر، ط١، (دار الشروق للنشر، عمان، ١٩٨٧)، ص١٧-١٨.

(٢٩)اليونسكوا: جاء انشاء هذه المنظمة اثر مؤتمر لندن الذي عقد للمده من (١-١٦) تشرين الثاني عام ١٩٤٥ باشتراك الحكومتان البريطانية والفرنسية وبموافقة الجمعية العامة للأمم المتحدة في (٤) تشرين الثاني ١٩٤٦ باعتبارها وكالة تابعة للأمم المتحدة ومتخصصة بالتربية والعلوم والثقافة ،مع احترام القانون وحقوق الانسان. عبدالوهاب الكيالي ، موسوعة السياسة ، ج٧ ، ط٢،(المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٩٠)، ص٤٨٤.

(٣٠)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٣)، من(٢٣-٢٦) اذار ١٩٨٠ ،الرقم (ق٣٩٠٦/ د٧٣/ ج٢) في (٢٦) اذار ١٩٨٠، ص٤٩-٥٣.

(٣١)الوثائق العربية لعام ١٩٨٠، ط١، (منشورات الجامعة الامريكية، بيروت، ١٩٨٠) ،وثيقة رقم (١٤١)، ص٣١١.

(٣٢)ملف العالم العربي، الفلسطينيون (الاونروا)، الرقم (ف . ١/١٧٠٣).

(٣٣)باسل فاروق نجم، القضية الفلسطينية وموقف المجموعة الاوربية منها ١٩٥٧-١٩٨٠، اطروحة دكتوراه غير منشورة مقدمة الى معهد التاريخ العربي والتراث العلمي، بغداد، ٢٠١١، ص٢٣٠.

(٣٤)يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٠، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨١) ،وثيقة رقم (١٤٦)، ص٦٠٣-٦٠٤؛ عاصم محمد عمران، العلاقات الفرنسية الاسرائيلية في اطار القضية الفلسطينية للفترة ١٩٦٧-١٩٨٦، رسالة ماجستير غير منشورة مقدمة الى كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ١٩٨٩، ص٢٦٢.

(٣٥)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٤)، من(١٣-١٦) ايلول ١٩٨٠ ،الرقم (ق٣٩٥٨/ د٧٤/ ج٣) في (١٥) ايلول ١٩٨٠، ص١٠٨-١١٠.

(٣٦)المصدر نفسه، الرقم (ق٣٩٦١/ د٧٤/ ج٣) في (١٥) ايلول ١٩٨٠، ص١١٠-١١٢.

(٣٧)لورانس ماير، اسرائيل الآن صورة بلد مضطرب، ترجمة: مصطفى الرز، ط٢، (مكتبة مدبولي، نيويورك، ١٩٩٧)، ص٢٩٤.

(٣٨)للمزيد من المعلومات ينظر: احمد عصام عودة، المصدر السابق، ص٥٢-٧٠؛ وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٨٧، المصدر السابق ،ص٤٣٤.

(٣٩)تقرير خاص عن مؤتمر القمة العربي الحادي عشر، (د . ن، عمان، ١٩٨٠)، ص٦٧؛ وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٨٧، المصدر السابق ،ص٤٣٥.

(٤٠)الشيخ زايد بن سلطان: رئيس دولة الامارات العربية وحاكم ابو ظبي ،كان حاكماً للمقاطعة الشرقية في عام ١٩٦٦ ،قام بخلع شقيقة الشيخ شخبوط وتولى السلطة مكانة من عام (١٩٦٩ – ١٩٧١) وكانت له مواقف ايجابية في حرب السادس من تشرين الاول ،وسلك خط التنسيق مع السعودية في القضايا النفطية والسياسية. عبدالوهاب الكيالي ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص٣٢ – ٣٣.

(٤١)الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨٠، ط١، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨١) ،وثيقة رقم (٢٩٠)، ص٣٩٢.

(٤٢)ج. د. ع، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاجتماعية، قرارات مجلس وزراء الشؤون الاجتماعية العرب ١٩٨٠-١٩٨٧، (د . ن، تونس، ١٩٨٩)، الرقم (ق٣/ د١) في (٢٧) كانون الاول ١٩٨٠، ص٤٨.

(٤٣)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٥)، من(٢٣-٢٥) اذار ١٩٨١ ،الرقم (ق٤٠٢٢/ د٧٥/ ج٢) في (٢٥) اذار ١٩٨١، ص٨-٩.

(٤٤)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٠٢٦/ د٧٥/ ج٣) و (ق٤٠٢٧/ د٧٥/ ج٣) في (٢٥) اذار ١٩٨١، ص٩-١٠.

(٤٥)يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨١، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٢) ،وثيقة رقم (١١١)، ص٦٥٤-٦٥٥.

(٤٦)الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٨١، ط١، (منشورات مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٢)، وثيقة رقم (٧٨)، ص١٦١.

(٤٧)تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي، خمس سنوات بين الواقع والطموح في مسيرة منظمة العمل العربية ١٩٨٠-١٩٨٥، ط١، (مؤسسة الفليح، الكويت، ١٩٨٥)، ص٨٥؛ وثائق فلسطين ١٨٣٩-١٩٨٧، المصدر السابق ،ص٣٩٣-٣٩٤.

(٤٨)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٦)، من(٧-٩) ايلول ١٩٨١ ،الرقم (ق٤٠٦٨/ د٧٦/ ج٢) في (٩) ايلول ١٩٨١، ص٣٨-٣٩.

(٤٩)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٠٦٩/ د٧٦/ ج٢) و (ق٤٠٧٠/ د٧٦/ ج٢) في (٩) ايلول ١٩٨١، ص٣٩-٤٠.

(٥٠)عبد العز جلال، دور الجامعة العربية في التوحيد التربوي، مجلة (شؤون عربية)، العدد (١٥)، (جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٢)، ص٣١.

(٥١)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٧)، من(٢٤-٢٦) اذار ١٩٨٢ ،الرقم (ق٤١٣١/ د٧٧/ ج٢) في (٢٦) اذار ١٩٨٢، ص٨٤-٨٥.

(٥٢)المصدر نفسه، الرقم (ق٤١٣٢/ د٧٧/ ج٢) في (٢٦) اذار ١٩٨٢، ص٨٥-٨٦.

(٥٣)السيد زهرة، لجنة كاهان وسياسة الاحتواء الاسرائيلية، مجلة (السياسة الدولية)، العدد (٧٢)، (مؤسسة الاهرام، القاهرة، ١٩٨٣)، ص١٢٤.

(٥٤)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة ، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته غير العادية في (٢١) ايلول ١٩٨٢، الرقم (ق٤١٨٠/ د. ط) في (٢١) ايلول ١٩٨٢، ص١٣٤-١٣٦.

(٥٥)قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين ١٩٨٢-١٩٨٦، ج٣، ط١، (مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٩٤) ،الرقم (٩/٧) في (٢٤) ايلول ١٩٨٢، ص١٦-١٨.

(٥٦)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٨)، من(٢٢-٢٣) ايلول ١٩٨٢ ،الرقم (٤١٩٧/ د٧٨/ ج٢) و (ق٤١٩٨/ د٧٨/ ج٢) في (٢٣) ايلول ١٩٨٢، ص١٥٦-١٥٧.

(٥٧)المصدر نفسه، الرقم (ق٤١٩٩/ د٧٨/ ج٢) و (ق٤٢٠٠/ د٧٨/ ج٢) في (٢٣) ايلول ١٩٨٢، ص١٥٧-١٥٨.

(٥٨)جريدة (الانوار)، بيروت، العدد (٧٨٢٥)، في (٢٧) تشرين الاول١٩٨٢.

(٥٩)ج. د. ع، الامانة العامة، الادارة العامة للشؤون الاقتصادية، مجموعة قرارات وتوصيات المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي ١٩٨١-١٩٨٣، الرقم (ق٩١٣/ د٣٣) و (ق٩٢٢/ د٣٣) في (٢٧) تشرين الثاني ١٩٨٢، ص٦٣-٦٨.

(٦٠)قرارات الامم المتحدة بشان فلسطين ١٩٨٢-١٩٨٦، المصدر السابق ،الرقم (٣٧-١٣٤) في (١٧) كانون الاول ١٩٨٢، ص٨٢-٨٤.

(٦١)يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٤) ،وثيقة رقم (١)، ص٣١٥.

(٦٢)المصدر نفسه، ص٣١٨-٣١٩.

(٦٣) ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٧٩) من (٢٩-٣١) اذار ١٩٨٣، الرقم (ق٤٢٣٨/ د٧٩/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٣، ص١٠-١١.

(٦٤)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٢٣٩/ د٧٩/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٣، ص١٣-١٤.

(٦٥)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٢٤٠/ د٧٩/ ج٢) و (ق٤٢٤١/ د٧٩/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٣، ص١٤-١٧.

(٦٦)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٢٤٢/ د٧٩/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٣، ص١٧-١٨.

(٦٧)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٢٤٦/ د٧٩/ ج٢) و (ق٤٢٤٧/ د٧٩/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٣، ص٢٣-٢٥.

(٦٨)جريدة (الجمهورية) ، القاهرة ، العدد(١٠٨٠٢) ،في(٢٧) تموز ١٩٨٣.

(٦٩)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة ،قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٨٠)، من(١٤-١٨) ايلول ١٩٨٣ ،الرقم (ق٤٢٨٥/ د٨٠/ ج٣) و (ق٤٢٨٦/ د٨٠/ ج٣) في (١٤) ايلول ١٩٨٣، ص١٠-١١.

(٧٠)يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٣، المصدر السابق ،وثيقة رقم (٧٩)، ص٥٥٥-٥٥٦.

(٧١)للمزيد من المعلومات ينظر: هارون هاشم رشيد، الدورة الثانية والثلاثون لمؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة، مجلة (شؤون عربية)، العدد (٣٧)، (جامعة الدول العربية، تونس، ١٩٨٤)، ص٣٣٢-٣٣٤.

(٧٢)يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٤، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥) ،وثيقة رقم (٢٠)، ص٣٤١-٣٤٢.

(٧٣)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٨١)، من(٢٩-٣١) اذار ١٩٨٤ ،الرقم (ق٤٣٣٠/ د٨١/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٤، ص٨-٩.

(٧٤)المصدر نفسه، الرقم(ق٤٣٣٢/ د٨١/ ج٢) و (ق٤٣٣٣/ د٨١/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٤، ص١٢-١٤.

(٧٥)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٣٤١/ د٨١/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٤، ص٢٣-٢٤.

(٧٦)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٣٦٤/ د٨١/ ج٢) في (٣١) اذار ١٩٨٤، ص ٥٧.

(٧٧)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة ،قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته الـ (٨٢)، من(٢٤-٢٥) ايلول ١٩٨٤ ،الرقم (ق٤٣٧٨/ د٨٢/ ج٢) في (٢٥) ايلول ١٩٨٤، ص٣-٤.

(٧٨)للمزيد من المعلومات ينظر: المصدر نفسه، الرقم (ق٤٣٨١/ د٨٢/ ج٢) و (ق٤٣٨٣/ د٨٢/ ج٢) في (٢٥) ايلول ١٩٨٤، ص٧-٩ ؛ مجلة (الطليعة) ، الكويت، العدد(٨٥١)،في(٢٥) تموز ١٩٨٤.

(٧٩)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٨٢)،المصدر السابق، الرقم (ق٤٣٩٠/ د٨٢/ ج٢) و (ق٤٤٠١/ د٨٢/ ج٢) في (٢٥) ايلول ١٩٨٤، ص١٧-٢٨.

(٨٠)المصدر نفسه، الرقم (ق٤٤٠٢/ د٨٢/ ج٢) في (٢٥) ايلول ١٩٨٤، ص٢٩-٣٨.

(٨١)ج. د. ع، الامانة العامة، القضية الفلسطينية في شهر، العدد (١٨)، (الادارة العامة لشؤون فلسطين، تونس، ١٩٨٥)، ص٥-٨.

(٨٢)يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥، ط١، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧) ،وثيقة رقم (١٠) ، ص٣٦٦-٣٦٩.

(٨٣)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٨٣) ، من(٢٥-٢٨) اذار ١٩٨٥ ، الرقم (ق٤٤٢٦/ د٨٣/ ج٢) و (ق٤٤٢٧/ د٨٣/ ج٢) في (٢٨) اذار ١٩٨٥، ص٤-٦.

(٨٤)للمزيد من المعلومات ينظر: المصدر نفسه، الرقم (ق٤٤٢٨/ د٨٣/ ج٢) و (ق٤٤٢٩/ د٨٣/ ج٢) و (ق٤٤٣٥/ د٨٣/ ج٢) في (٢٨) اذار ١٩٨٥، ص٧-١٨؛ يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥، المصدر السابق ،وثيقة رقم (٥٩)، ص٤٩٢-٤٩٤.

(٨٥)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٨٣)، في(٢٥) اذار ١٩٨٥، (د . ن، تونس، ١٩٨٦) ،ص٢٠-٢١.

(٨٦)١- ضرورة تعليم ابناء فلسطين في الوطن العربي. ٢- اهمية تدريس القضية الفلسطينية في الجامعات العربية: المصدر نفسه، ص٢١.

(٨٧)يوميات ووثائق الوحدة العربية ١٩٨٥، المصدر السابق ،وثيقة رقم (١٠٢)، ص٥٨٨.

(٨٨)احمد القنطاني وخليل السواحدي من الاردن، صبحي ابو خليل ومحمود فلاحة وعبد الرحمن السلال من سوريا، نمر المصري وتوفيق الصفدي واحمد الشهابي وهارون هاشم رشيد من فلسطين، يوسف صدقة من لبنان: ج. د. ع، الامانة العامة، لجنة الشؤون السياسية، الادارة العامة لشؤون فلسطين، (د . ن، تونس، ١٩٨٥) ،ص١-٢.

(٨٩)١. تكليف الجهات المختصة في الحكومة الاردنية بإعداد خطة لمعالجة المشاكل القائمة سواء منها الاقتصادية والاجتماعية والتربوية من المتاعب التي كان يواجهها الفلسطينيين. ٢. ناشد المؤتمر الدول العربية الوفاء بالتزاماتها المالية لدعم صمود الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة وزيادة هذه الالتزامات من زيادة قدراتها على تنفيذ المشاريع التي يتفاقم خطرها باستمرار. ٣- تكليف المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة ومنظمة التحرير الفلسطينية والادارة العامة لشؤون فلسطين بإجراء الاتصالات العاجلة في الامم المتحدة من اجل ادراج قطاع غزة المحتل في بند خاص على جدول اعماله في الدورة القادمة، من اجل اصدار قرار بإرسال لجنة لتقصي الحقائق في قطاع غزة: ج. د. ع، الامانة العامة، تقرير مؤتمر المشرفين على شؤون الفلسطينيين في الدول العربية المضيفة في دورته الخامسة والثلاثون، الرقم (ق ف / م ش/ د٣٥/ ٢٤) في (١٤) تموز ١٩٨٥، ص١٤-١٥.

(٩٠)مخيم رفح كندا: تم انشاء هذا المخيم عندما قامت السلطات الصهيونية عام ١٩٧١ بهدم مساكن اللاجئين الفلسطينيين في غزة فأرغمتهم على الانتقال الى الجزء المصري من رفح الذي كان في ذلك الوقت تحت الاحتلال، وقطنوا في موقع كانت تستعمله القوات الكندية الدولية ولذلك اطلق عليه مخيم رفح كندا، المصدر نفسه، ص١٥.

(٩١)للمزيد من المعلومات ينظر: ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة، اجتماع مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٨٣)، المصدر السابق ،ص٢٢-٢٣.

(٩٢)ج. د. ع، الامانة العامة، ادارة شؤون مجلس الجامعة ،قرارات مجلس جامعة الدول العربية في دورته العادية الـ (٨٤)، من(٩-١١) ايلول ١٩٨٥ ،الرقم (ق٤٤٨٥/ د٨٤/ ج٢) و (ق٤٤٨٧/ د٨٤/ ج٢) و (ق٤٤٩٠/ د٨٤/ ج٢) و (ق٤٥١٤/ د٨٤/ ج٢) و (ق٤٥١٥/ د٨٤/ ج٢) في (١١) ايلول ١٩٨٥، ص٤-٥٧.